COMESA أخبار

المجلد٢ | أبريل - يونيو ٢٠٢٣

قمة الكوميسا في زامبيا -

يغلق القادة الرتب في القضايا ذات الأولوية

كلمة العدد

مكان جديد لمقر الكوميسا الآن في الأفق

طريق بن بيلا في لوساكا هو شارع نموذجي في وسط المدينة يتميز بالازدحام المروري والازدحام والاضطراب العام. دوامات الغبار والقمامة ونشاز الضوضاء من الباعة الجائلين ومركبات الخدمة العامة تعكر الهواء طوال اليوم. يسود الهدوء والسكينة عندما تغرب الشمس، والليل تخلو المساحة. في هذا الشارع، كان لأمانة الكوميسا، أكبر مجموعة اقتصادية في إفريقيا، مقرها الدائم منذ عقود. هذا الموقع يتحدى التوقعات العامة لبعثة دبلوماسية دولية. توجد هذه عادة في المناطق المحيطة الهادئة والمنظمة والراقية. بذلت الجهود السابقة لنقل المقر الرئيسي للكوميسا من هذا الموقع، ولكن جميعها واجهت رياحًا معاكسة. هل يمكن أن يكون هذا اسمها: السوق المشتركة لها علاقة بهذا المصير!

في عام ٢٠١٥، خصصت الحكومة الزامبية ١٠ أفدنة من الأرض بالقرب من المطار الدولي لمشروع المقر. لكن التمويل لتطوير المرفق أبقى هذا المشروع معلقًا. الآن هناك ضوء في نهاية النفق الأسطوري: التزام من أعلى السلطات في الأرض. وفي البيان الختامي الصادر عن القمة الثانية والعشرين للكوميسا، دعا القادة أمانة الكوميسا إلى التواصل مع الدولة المضيفة من أجل تنفيذ المشروع. وجاءت النداء في الوقت المناسب، بالنظر إلى أن رئيس زامبيا هاكايندي هيشيليما، هو الآن رئيس الكوميسا. علاوة على ذلك، ذكر بوضوح أن إنشاء مقر جديد للأمانة العامة سيكون أولوية خلال فترة رئاسته. الآن، اكتسب مشروع مقر الكوميسا المقوم الأساسي للنجاح: الإرادة السياسية على أعلى مستوى.

موانجي جي

مؤسسات الكوميسا

غرفة مقاصة الكوميسا
معهد الكوميسا النقدي
بنك التجارة والتنمية
وكالة التأمين التجاري الأفريقي
لجنة المنافسة الكوميسا
شركة إعادة التأمين PTA
وكالة الاستثمار الإقليمية للكوميسا
معهد افريقيا للمصنوعات الجلدية
اتحاد الكوميسا لسيدات الأعمال

الوكالات المتخصصة
التحالف من أجل تجارة السلع في شرق وجنوب أفريقيا
مجلس أعمال الكوميسا
الرابطة الإقليمية لمنظمي الطاقة في شرق وجنوب أفريقيا
تجمع الطاقة في شرق إفريقيا

الذراع القضائية
محكمة عدل الكوميسا

المحتويات

1	زامبيا تستضيف القمة الثانية والعشرون للكوميسا
2	تقرير حالة التكامل
5	مجتمع الأعمال يصدر خطة من ١٤ نقطة لتحفيز التجارة الإقليمية
7	الدفع لتخفيف قواعد منح التأشيرة وحركة حرة
10	الفضاء الجوي الحر: الحملة الوطنية الجارية لحشد الدول الأعضاء
12	دعم الدول الأعضاء في إدارة المناطق الاقتصادية الخاصة
14	الكوميسا وبنك التنمية الأفريقي يكشفان عن مشروع تحسين الطاقة
17	زامبيا تستقبل مجموعات الاختبار السريع لتسهيل تجارة الترانزيت
20	زامبيا وملاوي يناقشان القائمة المشتركة الجديدة لتقنية نظام التجارة المبسط
23	المعهد النقدي يطرح برامج بناء القدرات

فريق التحرير

محرر:
موانجي جاكونجا

المساهمون:
موانجي جاكونجا
Muzinge Nampito-Chibomba
دانيال باندا
فيليب سيفو كامبافويل

عمل فني / تخطيط:
فيليب سيفو كامبافويل

التصوير
فيليب سيفو كامبافويل
دانيال باندا ،
موانجي جاكونجا
Muzinge Nampito-Chibomba

تنصل
يتم نشر أخبار الكوميسا عن طريق وحدة اتصالات الشركات التابعة للسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا - الكوميسا. يمكن نسخ المقالات والصور الواردة في هذا المنشور بحرية ولكن مع الإقرار بالمصدر. الآراء الواردة في هذا المنشور لا تعكس بالضرورة سياسة الكوميسا.

زامبيا تستضيف القمة الثانية والعشرون للكوميسا

أعلنت حكومة زامبيا في أبريل أنها ستستضيف القمة الثانية والعشرين لرؤساء دول وحكومات الكوميسا في ٨ يونيو في العاصمة لوساكا. أعلن ذلك وزير التجارة والصناعة الزامبي معالي تشيبوكا مولينجا والأمين العام تشيليشي مبوندو كابويبوي في ٢٥ أبريل ٢٠٢٣ في لوساكا خلال حفل التوقيع على اتفاقية استضافة القمة.

قال معالي مولينجا إن هذه هي القمة الأولى التي تُعقد بشكل كامل بعد جائحة كوفيد - ١٩، وقد أتاحت فرصة للمنطقة لإظهار الوحدة والتضامن في مواجهة التحديات التي واجهتها الدول الأعضاء الفردية على مدى السنوات القليلة الماضية.

وسبق القمة اجتماع لجنة وزراء الخارجية في ٦ يونيو ومنتدى ومعرض أعمال الكوميسا في ٧ يونيو ٢٠٢٣.

وأشادت الأمين العام برئيس وحكومة زامبيا لقبولهما استضافة القمة في إطار عملية الإسهام في تعميق أجندة التكامل الإقليمي للكوميسا من أجل التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي.

وفي الوقت نفسه، تم الكشف عن موضوع قمة الكوميسا قبل شهر من انعقاد القمة في مايو ٢٠٢٣، حيث يركز موضوع "التكامل الاقتصادي للكوميسا المزدهرة والمرتكز على الاستثمارات الخضراء والقيمة المضافة والسياحة" على أنشطة الكتلة الإقليمية للسنة التالية.

كان الدافع وراء هذا الموضوع هو الحاجة إلى معالجة الديناميكيات الاقتصادية والتجارية الإقليمية والعالمية الحالية بما في ذلك آثار كوفيد - ١٩ التي أثرت بشكل خاص على الاقتصادات المعتمدة على السياحة. إلى جانب ذلك، لا تزال السياسة الجغرافية الحالية التي لا تزال تؤثر على سلاسل التوريد العالمية، مثل الصراع في أوروبا الشرقية، وأعباء الديون المرتفعة والظروف الجوية القاسية، من بين أمور أخرى، تلقي بثقلها على الاقتصادات الإقليمية.

ومن ثم، فقد تم تصميم الموضوع لحشد الدول الأعضاء في الكوميسا حول مجالات التركيز الرئيسية في التعامل مع هذه التحديات لضمان بقاء جدول أعمال التكامل الإقليمي على المسار الصحيح.

تم تطوير موضوع الكوميسا بشكل مشترك من قبل الحكومة المضيفة بالتعاون مع أمانة الكوميسا. ولذلك فهو يعكس تركيز الرئيس القادم للقمة خلال فترة ولايته. وتأتي كل قمة مع موضوع يتم الحفاظ عليه حتى القمة القادمة، حيث كانت الموضوعات السابقة على النحو التالي:

٢٠٢١ - ٢٠٢٣: بناء المرونة من خلال التكامل الاقتصادي الرقمي الاستراتيجي
٢٠١٦ - ٢٠٢١: الكوميسا: نحو تكامل اقتصادي رقمي
٢٠١٥ - ٢٠١٦: التصنيع الشامل والمستدام
٢٠١٤ - ٢٠١٥: تعزيز التجارة البينية للكوميسا من خلال تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر؛

الأمين العام للكوميسا تشيليشي كابويبوي تقدم تقرير حالة التكامل خلال قمة الكوميسا

تقرير حالة التكامل

الإنجازات الرئيسية للأمين العام

أتاحت قمة الكوميسا الثانية والعشرون فرصة لأمانة الكوميسا لإطلاع رؤساء الدول علما على حالة التكامل والمعالم التي تم تغطيتها حتى الآن. في تقرير حالة التكامل، قدمت الأمين العام تشيليشي كابويبوي بالتفصيل التطورات والإنجازات الرئيسية في العام الماضي مع التركيز على ركائز تكامل السوق والتكامل المادي.

وفي إطار تحرير التجارة الذي يندرج تحت ركيزة تكامل السوق، أشارت إلى أن العضوية في منطقة التجارة الحرة للكوميسا ظلت في ١٦ دولة مع وجود أربعة دول متبقية. جمهورية الكونغو الديمقراطية وإريتريا وإسواتيني والصومال في مراحل مختلفة من التحرير الكامل.

وقالت الأمين العام: "كانت هناك زيادة كبيرة في تجارة الكوميسا على الصعيد العالمي وداخل المنطقة أعلى من مستويات قبل كوفيد - ١٩. وارتفعت قيمة إجمالي صادرات الكوميسا إلى العالم بشكل ملحوظ بنسبة ٥٦٪ من ١٠٠ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٠ إلى ١٥٦ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢١. وكانت القطاعات التي ساهمت في هذه الزيادة هي الصناعات والوقود والخامات والمعادن والأغذية."

وزادت قيمة إجمالي الصادرات البينية للكوميسا بنسبة ٢٨٪ من ١٠ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٠ إلى ١٣ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢١. وشملت الصادرات الرئيسية زيت النخيل والأسمنت وخامات النحاس والمركزات وسكر البنجر / قصب السكر والحيوانات الحية وزيوت البترول..

ومن بين أكبر الدول المصدرة في منطقة الكوميسا، كانت مصر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، تونس، سيشيل، أوغندا، زيمبابوي، كينيا وزامبيا. وسجلوا زيادة مجمعة بنسبة ٤١٪ في المنتجات المصنعة المصدرة في عام ٢٠٢١ مقارنة بعام ٢٠٢٠.

وفيما يتعلق بتحرير التجارة في الخدمات، سلطت الضوء على دعم الأمانة المستمر للمفاوضات في ستة مجالات ذات أولوية؛ الأعمال التجارية والمالية والنقل والاتصالات والبناء السياحي وخدمات الطاقة.

وتم تعزيز تنفيذ أدوات تيسير التجارة للتغلب على الحواجز وتسريع التجارة البينية والاستثمارات بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي وبنك Afrexim وغيرها.

وفيما يتعلق بمنطقة الثلاثية للتجارة الحرة ، قالت إن المشاركة مع الدول التي لم تصدق عليها مستمرة. والهدف هو الحصول على ثلاثة توقيعات إضافية لبلوغ الحد الأدنى المطلوب وهو ١٤ دولة لتمكين الاتفاقية من الدخول حيز التنفيذ. وحالياً، تم استلام ما مجموعه ٢٦ توقيعاً و١١ تصديقاً.

وفي إطار الجهود المبذولة لتعزيز الحكم الديمقراطي والشمولية وتعزيز السلام والاستقرار، شددت على دعم الكوميسا المستمر لترسيخ الحكم الرشيد الذي هو أساس السلم والأمن. وشملت الأنشطة في إطار هذه المبادرة إرسال بعثات مراقبة إلى الدول الأعضاء التي تجري الانتخابات.

كما سلط التقرير الضوء على بعض التحديات والقيود الرئيسية التي صودفت في تنفيذ البرامج. وهي تشمل التوطين البطيء والمتأخر للبروتوكولات المتفق عليها، وانتشار الحواجز غير الجمركية، وانخفاض مستويات إضافة القيمة، والتنسيق البطيء / ضعف التنسيق لترتيبات التكامل المتعددة، والقيود المفروضة على حرية تنقل الأشخاص، والعمالة والخدمات، والقيود التقنية والمالية.

ومن أجل المضي قدمًا، حثت الأمين العام الدول الأعضاء على إزالة الحواجز أمام التجارة، والسماح بحرية تنقل الأشخاص، وتعزيز الاتصال والاستثمار في التقنيات النظيفة لتحقيق التجارة البينية والتنمية الاقتصادية المستدامة المنشودة.

قالت السيدة تشيليشي كابويبوي : قيمة إجمالي صادرات الكوميسا إلى العالم بشكل ملحوظ بنسبة 56٪ من 100 مليار دولار أمريكي في عام 2020 إلى 156 مليار دولار أمريكي في عام 2021. وكانت القطاعات التي ساهمت في هذه الزيادة هي الصناعات والوقود والخامات والمعادن والأغذية."

الرئيس هاكيندي هيشيليما (على اليسار) والرئيس عبد الفتاح السيسي (على اليمين) يهنئان الدكتور محمد قداح بعد أدائه اليمين لمنصب الأمين العام المساعد الجديد للكوميسا لشئون البرامج.

الكوميسا لديها أمين عام مساعد جديد

الدكتور محمد منصور قدح هو الأمين العام المساعد الجديد للكوميسا لشئون البرامج. وأدى اليمين الدستورية خلال القمة الثانية والعشرين لرؤساء دول وحكومات الكوميسا في لوساكا، زامبيا في ٨ يونيو ٢٠٢٣. ويخلف الدكتور قدح، وهو مصري الجنسية، الدكتور كيبيغو تشيلوجيت من كينيا الذي انتهت ولايته في فبراير من هذا العام. هو دبلوماسي محترف وشغل مناصب مختلفة في وزارة الخارجية المصرية ومناصب دبلوماسية في إفريقيا وخارجها.

كما شغل منصب سفير مصر في جنوب السودان، ونائب رئيس البعثة في سفارة مصر في ألمانيا واليمن والبرتغال ونائب مدير المنظمات الأفريقية في وزارة الخارجية المصرية. قبل تعيينه في الكوميسا، شغل الدكتور قدح منصب نائب مساعد وزير الخارجية للمنظمات الأفريقية في مصر.

وسيشرف في الكوميسا على البرامج التالية: التجارة والجمارك، والبنية التحتية واللوجستيات، والنوع الاجتماعي والشؤون الاجتماعية، والزراعة والصناعة، والمعلومات والشبكات.

الدكتور محمد قدح (إلى اليسار) يؤدي اليمين الدستورية بمساعدة رئيس قلم محكمة العدل بالكوميسا السيد. نيامبورا مباتيا

اجتماع وزراء الخارجية المنعقد

وزراء الخارجية يطالبون
بحل النزاعات في المنطقة

عقد وزراء خارجية الكوميسا اجتماعهم الثامن عشر في ٦ يونيو ٢٠٢٣ قبل قمة الكوميسا حيث أشادوا بحل النزاع في منطقة تيغراي في إثيوبيا. كما أعربوا عن تقديرهم للتقدم المحرز في ليبيا في العودة إلى المسار الصحيح نحو تنفيذ مكونات اتفاق وقف إطلاق النار.

ومع ذلك، أعرب الوزراء عن قلقهم إزاء التصعيد المميت الذي شهدته الآونة الأخيرة في القتال في السودان حيث اشتد القتال مما أدى إلى مقتل وتشريد الكثيرين وتدمير البنية التحتية الرئيسية.

وخلال الاجتماع الذي افتتحته نائبة رئيس زامبيا السيدة موتالي نالومانغو وحضره ١٨ من ٢١ دولة عضو في الكتلة الإقليمية، أشار السادة الوزراء إلى عودة نشاط حركة ٢٣ مارس إلى منطقة البحيرات الكبرى وتصعيدها. وقد نوقش هذا أيضًا باعتباره مجال اهتمام يحتاج إلى المزيد من العمل لحل هذه المشكلات.

وأثنت نائبة الرئيس في بيانها على السادة الوزراء لتخصيصهم الوقت لمناقشة قضايا الديمقراطية والسلم والأمن في المنطقة. وأشارت إلى أنه لا يمكن تحقيق أي تكامل ذي مغزى وتنمية مستدامة في غياب السلام.

وأضافت: "بينما تخطو إفريقيا، والكوميسا على وجه الخصوص، خطوات واسعة في تشكيل قارة مشرقة بإحراز تقدم هائل نحو السلام واستعادة السلطة للحكومات المدنية، فإن الصراع في السودان أمر مؤسف حقًا". "لذلك، من مصلحة الكوميسا ضمان أن يسود السلام في جميع الأوقات لأن عدم الاستقرار في أي مكان في القارة يؤدي إلى عدم الاستقرار في كل مكان."

كما استعرض السادة الوزراء البرامج في إطار برنامج الكوميسا للحوكمة والسلم والأمن، وأثنوا على الجهود المبذولة لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع والاعتراف بتأثير تغير المناخ على ديناميات السلم والأمن.

وأعربوا عن تقديرهم لإجراء الانتخابات بشكل سلمي في المنطقة، ودعوا إلى مراجعة العمليات الانتخابية لاستخلاص الدروس وتقديم توصيات لتعزيز الديمقراطية في جميع أنحاء المنطقة.

أوجز الأمين العام للكوميسا تشيليشي كابويبوي بعض البرامج الرئيسية التي يتم تنفيذها مثل إسكات البنادق، وتعزيز مشاركة الشباب في الحوكمة، ودعم الدول الأعضاء لتعزيز جهود مكافحة غسل الأموال ونظام الإنذار المبكر القوي (COMWARN).

وقالت: "إن الإيجابيات المسجلة في المنطقة تعطينا حافزًا أكبر لإعادة تنشيط تصميمنا الجماعي على معالجة قضايا الصراعات وانعدام الأمن في منطقتنا لأن هذه الأمور تزيد حتماً من آثار مثل هذه التهديدات العالمية".

تم تقديم تقرير اجتماع الوزراء إلى القمة الثانية والعشرين لرؤساء دول وحكومات الكوميسا في ٨ يونيو ٢٠٢٣ في لوساكا، زامبيا.

جلسة منتدى أعمال الكوميسا

مجتمع الأعمال يصدر خطة من ١٤ نقطة لتحفيز التجارة الإقليمية

شارك أكثر من ٥٠٠ شركة إقليمية ودولية من ٢١ دولة عضو في الكوميسا في منتدى أعمال الكوميسا السادس عشر الذي عقد في لوساكا، زامبيا. ويعد المنتدى عبارة عن منصة متعددة القطاعات للترويج للمنتجات والخدمات عالية الجودة التي تتقدم حاليًا من حيث القيمة العالية والطلب المرتفع في الأسواق الإقليمية والدولية، مع التركيز على سوق الكوميسا.

وأتاح المنتدى والمعرض الذي استمر ليوم واحد في ٧ يونيو ٢٠٢٣ فرصة لمجتمع الأعمال لخلق فرص للروابط القيمة داخل السوق الأفريقية. ووصف وزير التجارة والتجارة والصناعة في زامبيا السيد تشيبوكا مولينجا، الذي كان الضيف الرئيسي، ذلك بأنه الأكثر مثالية لتمكين القطاع الخاص من أن يكون محركات أكثر فاعلية للتصنيع والتنويع الاقتصادي والتجارة والاستثمار في المنطقة.

وكانت مناقشات الخبراء من قبل الخبراء والخطابات الرئيسية والمعرض والمائدة المستديرة رفيعة المستوى هي الأحداث الرئيسية للمنتدى الذي تم توضيح مخرجاته الرئيسية في إعلان من ١٤ نقطة تم تقديمه إلى رؤساء الدول والحكومات في قمة الكوميسا. وغطى الإعلان القضايا التالية في منطقة الكوميسا:

وفيما يتعلق بتنمية القطاع الخاص، دعا مجتمع الأعمال أمانة الكوميسا وأمانة مجلس أعمال الكوميسا إلى التعاون في صياغة استراتيجية إقليمية لتنمية القطاع الخاص.

فيما يتعلق بالشمول المالي الرقمي، حث مجتمع الأعمال الدول الأعضاء على دعم الجهود الجارية بشأن تنفيذ منصة دفع التجزئة الرقمية الإقليمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وتطوير وتوطين إطار سياسة الشمول المالي الرقمي ذي الصلة لنظام الدفع. في منطقة الكوميسا.

وفيما يتعلق بتسهيل تنفيذ معايير المنتجات، دع مجتمع الأعمال الدول الأعضاء إلى تطوير إطار عمل لتوجيه تنفيذ معيار المنتج وإطار الاعتراف المتبادل لتقليل الحواجز التي تعترض التجارة والتي تنتج عن تعدد متطلبات الامتثال فيما يتعلق بالمعايير.

وفيما يتعلق بتعزيز التكامل الإقليمي والقاري، حث مجتمع الأعمال الدول الأعضاء على التعقب السريع لعملية التصديق على اتفاقية منطقة التجارة الحرة الثلاثية وتسريع تطوير استراتيجية التنفيذ الإقليمية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بمشاركة كاملة من الجهات الفاعلة من القطاع الخاص.

وفيما يتعلق بمكافحة التجارة غير المشروعة، حث مجتمع الأعمال على إنشاء آلية تنسيق وتعاون إقليمية في إنفاذ التشريعات وتطوير نظام تتبع وتعقب إقليمي للمنتجات في منطقة الكوميسا المتضررة من التجارة غير المشروعة.

وفيما يتعلق بالتصنيع والقيمة المضافة، حث مجتمع الأعمال الدول الأعضاء على التعقب السريع لإدخال سياسة واستراتيجية التصنيع الخاصة بالكوميسا وتعزيز تنويع منتجات التصدير للقطاعات الاستراتيجية.

وفيما يتعلق بتنمية المهارات، دعا مجتمع الأعمال الدول إلى تجديد نظام التعليم ليشمل التكنولوجيا، مثل الرقمنة، وبناء القدرات وتطوير المهارات بين الشركات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز القدرة التنافسية لمنتجاتها لدخول الأسواق الإقليمية والقارية والدولية.

وفي الإعلان، دعا القطاع الخاص أيضًا

وقدم رئيس قمة الكوميسا، الرئيس هاكايندي هيشيليما، إلى جانب الأمين العام للكوميسا، الجوائز للصحفيين.

الصحفيون المعترف بهم لتعزيز التكامل الإقليمي

الرئيس هاكيندي هيشيليما (الثالث من اليسار) الأمين العام للكوميسا تشيليشي كابويبوي (الثالث من اليمين) إلى جانب الفائز بجائزة الإعلام: هاني فؤاد كارولين تومنو (الجانب الأيسر) وجيرالد تينيوا (على اليمين) وراكوتوميارينسوا كلود

تم تكريم أربعة صحفيين ساهمت أعمالهم في تعزيز التكامل الإقليمي خلال قمة الكوميسا. وكان من بينهم كارولين تومنو (كينيا) وراكوتوميارينسوا كلود (مدغشقر) وهاني فؤاد (مصر) وجيرالد تينيوا من أوغندا.

وقد تم اختيارهم من بين ٦٥ مشاركة قدمها صحفيون من الدول الأعضاء في الكوميسا. جاء ذلك في أعقاب الدعوة للمشاركة في نوفمبر ٢٠٢١. وقد غطت المشاركات الفائزة موضوعات مختلفة بما في ذلك استخدام التكنولوجيا لتعزيز الزراعة في منطقة الكوميسا، وآثار تغير المناخ وكيف يمكن لاستراتيجية الكوميسا بشأن تغير المناخ أن تساعد في معالجة إنتاج الفحم غير المستدام الذي كان يتسارع لإزالة الغابات في المنطقة.

الدكتور سوزجو لونجو - مسؤولة قانونية بأمانة الكوميسا تخاطب أصحاب المصلحة في مصر

الدفع لتخفيف قواعد منح التأشيرة وحركة حرة

يقوم فريق الكوميسا بمهمة إشراك الحكومة والمشرعين في تنفيذ بروتوكول تأشيرة الكوميسا

قام مؤخرًا فريق مشترك من الضباط من فريق العمل المعني بالهجرة التابع للكوميسا والمعني بالتنقل الحر للأشخاص وفرقة العمل المعنية بتنفيذ الصكوك القانونية وقرارات المجلس بزيارة القاهرة، مصر كجزء من جولة شملت سبع دول للدعوة إلى تنفيذ الأدوات الرئيسية. والقرارات التي تعد جزءًا لا يتجزأ من تيسير التجارة في المنطقة.

وعلى وجه التحديد، ذهب الفريق لإشراك الوزارات الحكومية والبرلمانيين لتحسين تنفيذ بروتوكول تأشيرة الكوميسا لتسهيل التجارة وتعزيز التوقيع والتصديق على بروتوكول الكوميسا بشأن حرية تنقل الأشخاص.

وقال الدكتور سوزجو لونجو، المسؤول القانوني في أمانة الكوميسا، الذي كان جزءًا من الوفد، إن الأمانة تأمل في إشراك الدول الأعضاء لضمان تنفيذ المعاهدة وتسريع جدول أعمال التكامل الإقليمي.

فمع مثل هذه البعثات، نحن مصممون على إشراك الدول الأعضاء وتشجيعها على تنفيذ هذه البروتوكولات الرئيسية.

وقال الدكتور لونجو: "البروتوكولان مهمان لدفع التكامل الإقليمي إلى الأمام".

مكّنت البعثة الاستشارية التي عُقدت في ٢١ و ٢٢ يونيو ٢٠٢٣ فريق العمل المشترك من مناقشة تنفيذ أجندة الهجرة الخاصة بالكوميسا بالتفصيل في سياق بروتوكول التسهيل التدريجي للتأشيرات الساري المفعول، وبروتوكول حرية تنقل مواطني دول الكوميسا. الأشخاص والسلع والعمالة وحق التأسيس والإقامة.

وتم تعيين أعضاء فرقة العمل في عام ٢٠١١ وفي عام ٢٠١٣ قاموا بزيارة ثماني دول أعضاء للضغط من أجل نفس جدول الأعمال. وبدعم من الاتحاد الأوروبي، استأنف فريق العمل ارتباطاته مع موريشيوس حتى الآن وتغطي مصر الآن.

وسيتم تقديم نتائج هذه البعثات إلى الاجتماع المشترك للوزراء المسؤولين عن الهجرة والعمل المقرر عقده في أغسطس من هذا العام.

وفي مصر، استقبل الوفد من قبل السفير/ سهى الجندي وزيرة الهجرة وشؤون المغتربين المصريين والسفير مساعد الوزير/ عمر عباس.

أكثر من ٢١٠ مليار دولار من الأعمال التي تم إنشاؤها في الكوميسا

أقيمت الاحتفالات بالذكرى السنوية العاشرة للجنة المنافسة للكوميسا في ليلونغوي، ملاوي في الفترة من ٤ إلى ٥ مايو ٢٠٢٣، وهو الحدث الذي أبرز الإنجازات الرئيسية للمفوضية في العقد الماضي. ومن أبرز هذه القضايا التحقيق في أكثر من ٣٦٠ حالة اندماج مع الشركات المعنية للحصول على مبيعات إجمالية تزيد على ٢١٠ مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل حجم الأعمال المتولدة من السوق المشتركة.

كما حققت اللجنة في ٤٠ حالة من الممارسات التجارية التقييدية و ٤٤ قضية تتعلق بالمستهلكين وتدخلت لضمان عدم تضليل المستهلكين أو استغلالهم في سياق العمل المعتاد.

ومن بين الحالات البارزة "التحقيق في الاتفاقات بين الاتحاد الأفريقي لكرة القدم، وLagardere Sports SAS، وOrange SA وTOTAL SA المتعلقة بتسويق حقوق التسويق لمسابقات الاتحاد الأفريقي" وكذلك التحقيق في الحفاظ على أسعار إعادة البيع من قبل شركة كوكا كولا. وشملت التدخلات الأخرى سحب المنتجات الاستهلاكية وتعويض الركاب عن المعاملة غير العادلة من قبل بعض شركات الطيران الإقليمية.

وحضر الاحتفالات المئات من أصحاب المصلحة الذين يمثلون الحكومات والهيئات التنظيمية الوطنية للمنافسة وشركاء التنمية والتعاون ومندوبين محليين ودوليين من مختلف المؤسسات النشطة في مجال إنفاذ قانون حماية المستهلك والمنافسة والمسائل ذات الصلة.

وتضمنت الأنشطة مؤتمرًا لمدة يومين تميز ببيانات رئيسية من القادة، وحلقات

الضيوف في افتتاح احتفالات مجلس التعاون الجمركي مع الأمين العام للكوميسا تشيليشي كابوبيوي (الثالث على اليمين) و سيمبليكس تشيثيولا (الثالث على اليسار).

عمليات الاندماج والاستحواذ هي شكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر بحيث يكون لتنظيمها آثار مباشرة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى السوق المشتركة "، الدكتور ويلارد مويمبا.

نقاش من الخبراء حول القضايا الرئيسية في المنافسة ومسائل رفاهية المستهلك، وإطلاق الموقع الإلكتروني للهيئة الذي تم تجديده، ومعرض، وجوائز التميز لمراسلي الأعمال والممارسين القانونيين الذين دعموا لجنة المنافسة.

وكان من بين المتحدثين الرئيسيين الأمين العام للكوميسا تشيليشي كابوبيوي، ووزير التجارة والصناعة في ملاوي، السيد سيمبليكس تشيثيولا، والرئيس التنفيذي للمفوضية، الدكتور ويلارد مويمبا.

في بيانها، أشارت الأمين العامة إلى أنه على الرغم من الفوائد العديدة لتحرير التجارة الإقليمية، والتي تروج لها الكوميسا، هناك أيضًا مخاطر السلوك التجاري غير العادل واستغلال المستهلكين من قبل الشركات عديمة الضمير.

وقالت: "توقعت الدول الأعضاء في الكوميسا هذا الخطر، وبالتالي، وفقًا للمادة ٥٥ من معاهدة الكوميسا، وافقت على حظر أي ممارسة تلغي هدف التجارة الحرة والمتحررة. ومن هنا تم إنشاء مجلس التعاون الجمركي لتنظيم المنافسة وحماية المستهلكين داخل السوق المشتركة في الأمور التي لها أبعاد عابرة للحدود ".

وأشاد الوزير تشيثيولا بإنجازات اللجنة قائلاً: "لا يمكن تحقيق التنفيذ الفعال لقوانين المنافسة الإقليمية وإنفاذها إلا في حالة وجود حواجز هيكلية وقانونية قليلة أو معدومة أمام التجارة".

وشدد على التزام حكومة ملاوي بدعم المفوضية وأعلن عن عرض قطعة أرض لبناء مقرها الرئيسي.

قال الدكتور مويمبا في خطابه إنه على الرغم من ارتفاع عدد عمليات الاندماج والاستحواذ التي تم التحقيق فيها، كان نهج المفوضية دائمًا حذرًا من الآثار المترتبة على تنظيم المنافسة على الأعمال.

وأشار إلى أنه "يتعين أيضًا ألا يغيب عن الأذهان أن عمليات الدمج والاستحواذ هي شكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر بحيث يكون لتنظيمها آثارا مباشرة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى السوق المشتركة".

ومن بين الآخرين الذين خاطبوا المشاركين رئيسة اللجنة السيدة إلين روبارانغاندا والسيد يحيى بالله، وكيل أول وزارة ورئيس المكتب التجاري المصري، ممثلاً للحكومة المصرية.

وفي غضون ذلك، كان منتدى الكوميسا السابع لمراسلي الأعمال، والذي ضم ٢١ صحفيًا وموظفًا من المفوضية وأمانة الكوميسا، قبل الاحتفالات. الحدث الذي يستمر يومين ٢ - ٣ مايو ٢٠٢٣ هو منتدى سنوي لتعزيز قدرة الصحفيين الإقليميين على الإبلاغ عن أنشطة المفوضية وجدول أعمال التكامل الإقليمي للكوميسا.

الخبراء الإقليميون يناقشون سبل تحسين تجارة الثروة الحيوانية

شارك ممثلون من ١٠ دول أعضاء في الكوميسا في اجتماع تشاوري لمدة ثلاثة أيام عُقد في الفترة من ٣ إلى ٥ مايو ٢٠٢٣ في كينيا، لتحديد طرق تعزيز التجارة وتعزيز سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية المستدامة من قبل الجهات الفاعلة الصغيرة والمتوسطة الحجم في مجال الحيوان والحيوان. منتجات حيوانية.

وقد تم اختيار المشاركين من الحكومة والقطاع الخاص وكذلك الجمعيات الإقليمية والعالمية. ناقشوا استراتيجيات لتعزيز قدرة المنتجين ومنظمات المنتجين والجهات الفاعلة الأخرى في سلسلة القيمة. والهدف هو تعزيز القدرة التنافسية وإضافة القيمة والوصول إلى الأسواق.

كما حدد الوفود التحديات واتفقوا على سبل المضي قدمًا لدعم منتجي الألبان والدواجن واللحوم والحيوانات الحية والجلود والمنتجات الجلدية والجهات الفاعلة في سلسلة القيمة على نطاق صغير ومتوسط.

وكانت الدول الأعضاء الممثلة في الاجتماع هي جمهورية الكونغو الديمقراطية ومصر وإثيوبيا وكينيا وملاوي وموريشيوس والصومال وأوغندا وزامبيا وزيمبابوي.

وكان على جدول الأعمال قضايا الساعة بما في ذلك الوضع الحالي في سلسلة قيمة المنتجات الحيوانية والحيوانات والتجارة في الكوميسا. وتمت مناقشة التحديات في الحفاظ على المعايير الدولية وتوجهات السياسة وكذلك تحسين المعايير/ صحة الحيوانات والمنتجات الحيوانية والحيوانات وأنشطة الدول الأعضاء في تحسين التجارة في منتجات الألبان والدواجن.

تتمتع منطقة الكوميسا بموارد حيوانية ضخمة، وفي عام ٢٠١٩، تم تسجيل ما يقرب من ١٧٠ مليون من الماشية، والماعز عند ١٦٨ مليونًا، والأغنام ١٤٠ مليونًا، والإبل ١٩ مليونًا من بين الحيوانات الأخرى.

وفي حديثها في الاجتماع، قالت مديرة الزراعة والصناعة بالكوميسا، السيدة بروفيدنس مافوبي، إن الدراسات الحديثة وجدت أن العديد من الدول الأعضاء في المنطقة تواجه قيودًا في تحسين تجارة المنتجات الحيوانية والحيوانات.

وتشمل القيود الرئيسية ضعف القدرة التنظيمية لصغار المشغلين، وخسائر ما بعد الحصاد، ونقص المعلومات الأساسية عن التجارة، وعدم كفاءة مرافق التجارة عبر الحدود لأن المنتجات الحيوانية قابلة للتلف.

"هناك حاجة إلى تكثيف الجهود لتعزيز التجارة المحلية والإقليمية، من خلال تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات، وتسهيل / تسهيل التجارة عبر الحدود وكذلك ضمان مشاركة وتمكين أوسع للنساء والشباب في قطاع تجارة المنتجات الحيوانية والحيوانات عبر جميع أنحاء العالم.

وقال مدير الثروة الحيوانية في كينيا، الدكتور بشار فيل إلمي، إن الافتقار إلى الوصول إلى الأسواق للمنتجات الحيوانية والحيوانات قد حصر مربي الماشية والرعاة في الفقر وانعدام الأمن الغذائي في المنطقة وبلده أيضًا.

"استمرت الجهود المبذولة للوصول إلى الأسواق الإقليمية في مواجهة العديد من التحديات التي تشمل المتطلبات الصارمة للصحة والصحة النباتية، ومعايير الجودة الغريبة، ونقص معلومات السوق، والافتقار إلى الروابط بين الشركات في مختلف الدول، وضعف شبكات الاتصال والترابط، وعدم وجود إجراءات منسقة والمعايير، والأمراض الحيوانية العابرة للحدود، والمنافسة من الواردات الرخيصة من مناطق أخرى.

وقال الدكتور باتريك باستيانسن، ممثل المنظمة العالمية لصحة الحيوان، إن الحصول على أغذية آمنة ومغذية من أصل حيواني يجب أن يظل على رأس جداول الأعمال الوطنية والإقليمية لعقود قادمة.

وأشاد الدكتور نيك نوانكبا، ممثل مكتب الاتحاد الأفريقي الإفريقي للموارد الحيوانية، بجهود الكوميسا في تعزيز مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

تتمتع منطقة الكوميسا بموارد حيوانية ضخمة ، وفي عام 2019 ، تم تسجيل ما يقرب من 170 مليون رأس من الماشية.

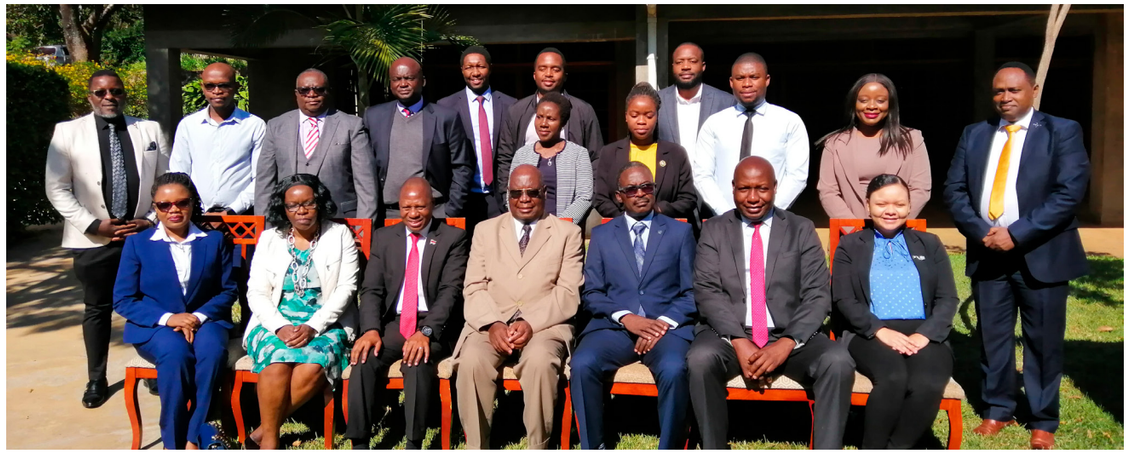

الوفود في ورشة العمل الوطنية للتوعية حول سوق النقل الجوي الأفريقي الموحد، التي عقدت في ملاوي.

الفضاء الجوي الحر: الحملة الوطنية الجارية لحشد الدول الأعضاء

أطلقت الكوميسا سلسلة من ورش العمل لخلق الوعي حول سوق النقل الجوي الأفريقي الموحد في يونيو من هذا العام. سعت المبادرة إلى تجنيد الدول الإقليمية التي لم توقع بعد على إنشاء سوق النقل الجوي الأفريقي الموحد للقيام بذلك. سيؤدي ذلك إلى تحرير قطاع النقل الجوي لديها. وحتى الآن وقعت ٣٦ دولة أفريقية مع ثماني دول فقط من منطقة الكوميسا.

وتستهدف الجولة الأولى أربع دول هي: الصومال وملاوي وسيشيل وبوروندي. وعُقدت ورشة العمل الأولى في مقديشو، الصومال، من ١٨ إلى ١٩ يونيو ٢٠٢٣، والثانية في ملاوي في الفترة من ٢٢ إلى ٢٣ يونيو ٢٠٢٣. وقد نُظمت في إطار برنامج دعم تطوير قطاع النقل الجوي في الشرق الإفريقي، والجنوب الإفريقي ومنطقة المحيط الهندي. وبرنامج دعم تطوير قطاع النقل الجوي هو برنامج بقيمة ثمانية ملايين يورو يموله الاتحاد الأوروبي.

تنبثق الحاجة إلى خلق الوعي بشأن سوق النقل الجوي الأفريقي الموحد من حقيقة أنه في حين تم تحرير العديد من أسواق النقل الجوي خارج إفريقيا إلى حد كبير، تظل معظم أسواق النقل الجوي داخل إفريقيا مغلقة إلى حد كبير.

قالت الأمين العام للكوميسا تشيليشي كابوبيوي في بيان قدمه السيد فرانسيس أوكوم، وهو خبير في سياسة النقل والتنظيم في إطار مشروع برنامج دعم تطوير قطاع النقل الجوي من شركة الخطوط الجوية: "لقد أثر ذلك على الاتصال الجوي داخل إفريقيا حيث تظل تكاليف السفر الجوي باهظة وتستمر في الحد من إمكانات النمو الاقتصادي والتنمية في منطقتنا".

تم الاستشهاد بالخوف المتأصل من هيمنة ومنافسة شركات الطيران الكبرى والحاجة إلى حماية شركات النقل الوطنية الصغيرة كجزء من الأسباب التي تعيق قرار فتح القطاع.

التحرير الكامل

تم إطلاق سوق النقل الجوي الأفريقي الموحد في عام ٢٠١٨، وهو يوفر التحرير الكامل لخدمات النقل الجوي داخل إفريقيا من حيث الوصول إلى الأسواق وحقوق المرور للخدمات الجوية المجدولة والشحن من قبل شركات الطيران المؤهلة وبالتالي تحسين اتصال الخدمات الجوية وكفاءة الناقل الجوي.

ويزيل القيود المفروضة على الملكية وينص على التحرير الكامل للترددات والتعريفات والسعة. كما يوفر معايير الأهلية لشركات النقل من المجتمع الأفريقي، ومعايير السلامة والأمن، وآليات المنافسة العادلة وتسوية المنازعات وكذلك حماية المستهلك.

وضمن المنطقة الثلاثية للكوميسا ومجموعة الشرق الأفريقي ومجموعة سادك، وقعت ١٣ دولة على سوق النقل الجوي الأفريقي الموحد، وهو معدل منخفض مقارنة بالجزء الغربي من أفريقيا.

وفي الصومال، أكد نائب وزير النقل والطيران المدني، السيد مودان أحمد جامع عمر، الذي افتتح ورشة العمل، على الحاجة إلى إنشاء أطر قانونية ومؤسسية تمكينية من شأنها ضمان أنظمة نقل جوي آمنة وفعالة وفعالة.

وقال السيد عمر: "النتيجة واضحة جدًا في أذهاننا وأي شيء ينبثق عن هذه الورشة سيوجهنا بوضوح ويعزز عزمنا كدولة على المشاركة بنشاط في جدول الأعمال القاري لصالح جيلنا والأجيال القادمة".

وأكدت ملاوي التزامها خلال تنفيذ كامل برنامج دعم تطوير قطاع النقل الجوي. جاء ذلك في بيان ألقاه السيد فيرغوس جوندوي، مدير الخدمات الفنية في وزارة النقل والأشغال العامة نيابة عن المسئول الرئيسي.

لقد أنشأنا هيئة طيران مدني ومجلس إدارة موجود. وفي الوقت نفسه، نقوم بتأسيس مشغل مطار حيث ستتولى شركة تطوير المطارات المحدودة إدارة وتشغيل جميع المطارات العامة في الدولة.

وبمجرد الانتهاء من ورش العمل الوطنية لزيادة الوعي، فإن الخطوة التالية هي البدء في برنامج يساعد الدول الأعضاء على تلبية متطلبات سوق النقل الجوي الأفريقي الموحد.

المشاركون في اجتماع مجموعة العمل الفنية حول النافذة الإلكترونية الواحدة في نيروبي، كينيا

خطوات نحو النافذة الواحدة للجمارك الإقليمية

مع عضوية ٢١ دولة، يمكن أن تكون التجارة داخل المنطقة معقدة حيث تتضمن توثيقًا مكثفًا وتنسيقًا بين العديد من أصحاب المصلحة من الوكالات. وللتغلب على هذا التحدي، تعمل الكوميسا مع الدول الأعضاء لتعزيز إنشاء نافذة إلكترونية واحدة.

والنافذة الواحدة هي إجراء لتسهيل التجارة في إدارة الجمارك يسمح للأطراف المشاركة في التجارة والنقل بتقديم معلومات ووثائق موحدة بنقطة دخول واحدة للوفاء بجميع المتطلبات التنظيمية المتعلقة بالاستيراد والتصدير والعبور.

ولتحقيق هذه الغاية، تعمل أمانة الكوميسا مع الدول الأعضاء والشركاء المتعاونين من خلال مجموعة العمل الفنية (TWG-eSW) على تنفيذ نافذة إقليمية واحدة. فإن تفويض تطوير مشروع النافذة الإلكترونية الإقليمية الوحيدة في الكوميسا مستمد من قرارات الاجتماعين ٢٦ و ٣٧ للمجلس الوزاري.

وعلى وجه التحديد، قرر الاجتماع السابع والثلاثون لمجلس وزراء الكوميسا الذي عقد في عام ٢٠١٧ أنه يجب على جميع الدول الأعضاء تعزيز إنشاء نافذة إلكترونية واحدة. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى منصة اتصال بيانات منسقة وموحدة بين الوكالات الحكومية وأصحاب المصلحة من القطاع الخاص الذين يلعبون دورًا نشطًا عبر سلسلة التوريد التجارية بهدف تحسين التجارة والاستثمار داخل المنطقة.

وفي نفس القرار، وجه المجلس الدول الأعضاء وأمانة الكوميسا للعمل مع شركاء التنمية لتطوير استراتيجية نافذة واحدة إقليمية ووضع الأنشطة التي تنفذ الاستراتيجية وتضمين الاعتبارات البيئية والاجتماعية كمكون لاستراتيجية تيسير التجارة الوطنية والإقليمية.

في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ أبريل ٢٠٢٣، عقدت مجموعة العمل الفنية اجتماعها الثاني في نيروبي، كينيا مع أكثر من ٥٠ مندوبًا يتألفون من خبراء في تكنولوجيا المعلومات وخبراء قانونيين من الدول الأعضاء في الكوميسا، وشركاء متعاونين بما في ذلك الأونكتاد ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا.

كان الهدف هو الانتهاء من مشروع اللوائح المنقحة لتنفيذ النافذة الواحدة للكوميسا، وتقديم تقارير حالة الدولة بشأن تنفيذ النافذة الواحدة الوطنية ومسودة الاختصاصات لإشراك شركة استشارية للمساعدة في تطوير وتنفيذ نافذة إلكترونية واحدة إقليمية للكوميسا.

في الوقت الحالي، تقوم ١٤ دولة من أصل ٢١ دولة عضو في الكوميسا بتنفيذ نظام النافذة الواحدة الوطنية الخاص بها، ولكن على مستويات ونماذج مختلفة. وهي بوروندي وجزر القمر وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجيبوتي ومصر وإثيوبيا وكينيا ومدغشقر وموريشيوس ورواندا وتونس وأوغندا وزامبيا وزيمبابوي.

وسيتم تنفيذ النافذة الواحدة للكوميسا للتفاعل مع النوافذ الوطنية لكل دولة عضو. وفي البداية سوف تتفاعل مع ١٤ نافذة واحدة وطنية عاملة حاليًا ومع كل دولة من الدول المتبقية عند إتمامها للتنفيذ. في النهاية، ستتفاعل نافذة إلكترونية واحدة إقليمية للكوميسا مع جميع الـ ٢١ نافذة واحدة وطنية داخل الكوميسا. ستتألف وثائق التجارة الإلكترونية التي سيتم تبادلها من قبل نافذة إلكترونية واحدة إقليمية للكوميسا من التراخيص والتصاريح والشهادات وغيرها لدعم المعاملات التجارية عبر الحدود.

وفي كلمته أمام الوفود، قال مدير التجارة والجمارك في الكوميسا، الدكتور كريستوفر أونيانغو، إن الاختلافات في الأنظمة المؤسسية والقانونية عبر الدول الأعضاء تعقد تنفيذ أنظمة النافذة الواحدة الإقليمية / الدولية.

وقال: "من الجدير بالثناء أن معظم الدول الأعضاء تستثمر قدرًا كبيرًا من الموارد لتطوير وتنفيذ نافذة واحدة وطنية وأدوات رقمية لتسهيل التجارة الدولية". "علاوة على ذلك، إنه لمن دواعي التقدير البالغ أن الدول الأعضاء قد استجابت بشكل إيجابي للحاجة إلى نظام النافذة الواحدة الإلكتروني الإقليمي للكوميسا من أجل قابلية التشغيل البيني" وتعد النافذة الإلكترونية الواحدة الإقليمية جزءًا من تنفيذ منطقة التجارة الحرة الرقمية للكوميسا وبرنامج تيسير التجارة الممول في إطار صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر.

صورة من بروفيدنس مافوبي

دعم الدول الأعضاء في إدارة المناطق الاقتصادية الخاصة

أصبحت المناطق الاقتصادية الخاصة أداة تنمية شائعة بشكل متزايد في جميع أنحاء العالم لأنها تجتذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتشجع الابتكار والإنتاجية والنمو الاقتصادي في نهاية المطاف. وبسبب السياسات الليبرالية المتعلقة بالضرائب والتجارة وعروض الأسعار والجمارك وأنظمة العمل، أصبحت الشركات الموجودة في المناطق الاقتصادية الخاصة أكثر تنافسية وتنمو بوتيرة أسرع.

وفي ظل هذه الخلفية، تم تطوير الإستراتيجية الصناعية للكوميسا مع التركيز على تعزيز المناطق الاقتصادية الخاصة كأحد عوامل التمكين الهامة للتصنيع من خلال سن السياسات الرئيسية. بعد ذلك، تم وضع مشروع إطار عمل الكوميسا لإدارة المناطق الاقتصادية الخاصة والمجمعات الصناعية واعتماده من قبل الدول الأعضاء في اجتماع لجنة الصناعة في مايو ٢٠٢١. وهو جاهز للإدماج الكامل أو المواءمة في الدول الأعضاء بناءً على الطلب.

ويتم استهداف ما لا يقل عن ثمانية دول من الكوميسا لتلقي المساعدة الفنية بشأن إدارة المناطق الاقتصادية الخاصة والمجمعات الصناعية، بما في ذلك إثيوبيا وتونس وكينيا ورواندا وغيرها يتم تحديدها بناءً على دراسة مكتبية. وسيركز الدعم بشكل أساسي على تعزيز تفعيل إطار عمل الكوميسا لإدارة المناطق الاقتصادية الخاصة / البرامج المتكاملة.

نهج متكامل

في الفترة ١١-١٤ أبريل ٢٠٢٣، عقدت الكوميسا ورشة عمل فنية في نيروبي، كينيا، أتاحت الفرصة لممثلي الدول الأعضاء للتفاعل ومواءمة أدوات سياسات المناطق الاقتصادية الخاصة / البرامج المتكاملة مع الإطار الإقليمي بطريقة تعزز نهج متكامل تجاه التصنيع الإقليمي..

وضم المشاركون أصحاب المصلحة من القطاعين الخاص والعام المشاركين في تنفيذ المناطق الاقتصادية الخاصة/ البرامج المتكاملة في زامبيا وزيمبابوي وملاوي وموريشيوس وكينيا والسودان وسيشيل وإثيوبيا ومصر.

وفي حديثها في ورشة العمل، أكدت مديرة الزراعة والصناعة بالكوميسا السيدة بروفيدنس مافوبي التزام الكوميسا بالعمل مع الدول الأعضاء لضمان حصولها على الدعم الذي تشتد الحاجة إليه للمناطق الاقتصادية الخاصة والشركاء المنفذين.

وأضافت: "من خلال الإدارة السليمة والحوافز الجيدة، يمكن للمناطق الاقتصادية الخاصة أن تكون أداة مهمة للتصنيع."

كما ناقش الاجتماع عوامل تمكين التصنيع الأخرى المتعلقة بالمناطق الاقتصادية الخاصة والتي تحتاج إلى دعم بما في ذلك إنشاء مجمعات صناعية ومناطق تجهيز الصادرات والمناطق الحرة التي تستفيد من وفورات الحجم نتيجة لتوسيع الأسواق من مبادرات التكامل الإقليمي.

ويتم تمويل برنامج دعم رؤية الكوميسا لتعزيز المناطق الاقتصادية الخاصة في الدول الأعضاء في إطار صندوق تنمية الاتحاد الأوروبي الحادي عشر من خلال البرنامج الإقليمي لتنافسية المؤسسات والوصول إلى الأسواق.

الوفود في حفل إطلاق بوابة مجلس أعمال الكوميسا الإلكترونية في ليفينغستون

التجار غير الرسميين يواجهون صعوبات في المعاملات الرقمية - دراسة

أطلق مجلس أعمال الكوميسا بوابة التعلم عبر الإنترنت، الأكاديمية الإلكترونية التي تهدف إلى تحفيز الكفاءات الريادية والقدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في المنطقة. ومن المتوقع أن تؤدي هذه الخطوة إلى تعميق التجارة بين دول الكوميسا.

والإطلاق هو استجابة لدراسة أجريت على حالة أنظمة الدفع الوطنية والإقليمية التي وجدت أنه بسبب قلة المعرفة أو انعدام المعرفة، يواجه المتداولون غير الرسميين صعوبة كبيرة في تنفيذ المعاملات الرقمية التي تتسم بالشفافية وبأسعار معقولة وآمنة وتوفر الوصول إلى النظام الرسمي القوى العاملة. الأكاديمية الإلكترونية هي مبادرة من برنامج الشمول المالي الرقمي التابع لمجلس أعمال الكوميسا.

قال السيد تيدي سوبرامانين، الرئيس التنفيذي لشركة سي بي سي، "اليوم، ما زال حوالي ٤٠٠ مليون بالغ في أفريقيا، ٦٠٪ منهم من النساء، مستبعدين مالياً، فالفشل في تقديم الخدمات المالية لملايين البالغين الأفارقة يعني الحد من فرصهم في الهروب من الفقر وزيادة تعرضهم للصدمات الاقتصادية.

حيث كان يتحدث في ليفينجستون، زامبيا يوم الجمعة ٢٦ مايو ٢٠٢٣ أثناء الإطلاق الرسمي للمنصة حيث تم منح شهادات لأكثر من ٥٠ شركة صغيرة وصغيرة ومتوسطة تديرها نساء لإكمالهن ورشة عمل تدريبية لمدة ثلاثة أيام حول مجموعات أدوات الرقمنة من أجل شمول مالي أكبر والتي سبقت الإطلاق.

وفي شرح إضافي عن البرنامج، أضاف الرئيس التنفيذي أن برنامج DFI كان يركز بشكل خاص على تمكين النساء والشباب في التجارة والعملاء الذين يتعاملون معهم في أسفل الهرم المالي.

عمدة ليفينجستون السيدة كونستانس نالیشیبو موكيلاباي، التي كانت ضيفة الشرف، حثت المشاركين على الاستفادة الكاملة من الأكاديمية الإلكترونية وتعلم المهارات المناسبة واعتناق الخدمات الرقمية المالية وتنمية أعمالهم.

وصرحت بأن "المعلومات التي يتم الحصول عليها من خلال هذه المنصة ستزيل الغموض عن القواعد الكلاسيكية لتشغيل الشركات الصغيرة، خاصة بالنسبة لأولئك الذين لن يحصلوا بخلاف ذلك على وصول متساوٍ إلى الأسواق الإقليمية بسبب نقص الوصول إلى المعرفة".

وقد تم إنشاء محتوى الأكاديمية الإلكترونية بأسلوب ملائم للمبتدئين ومضغوط ومنظم جيدًا، من شأنه أن يكمل الدورات التدريبية التقليدية الشخصية. وتم تصميم الوحدات النمطية لتوفير خبرات تعليمية مفيدة ومهنية وممتعة، مع التركيز على المجالات المواضيعية، من بين أمور أخرى، محو الأمية المالية، والتجارة الإلكترونية، وتطوير خطة العمل، والتفاوض، وتطوير مهارات تقنية المبيعات.

والمزيد من الوحدات، التي سيتم تصميمها لمعالجة الفجوات المعرفية لمختلف المشاركين في منصة مدفوعات التجزئة الرقمية للكوميسا، في طريقها إلى التطوير.

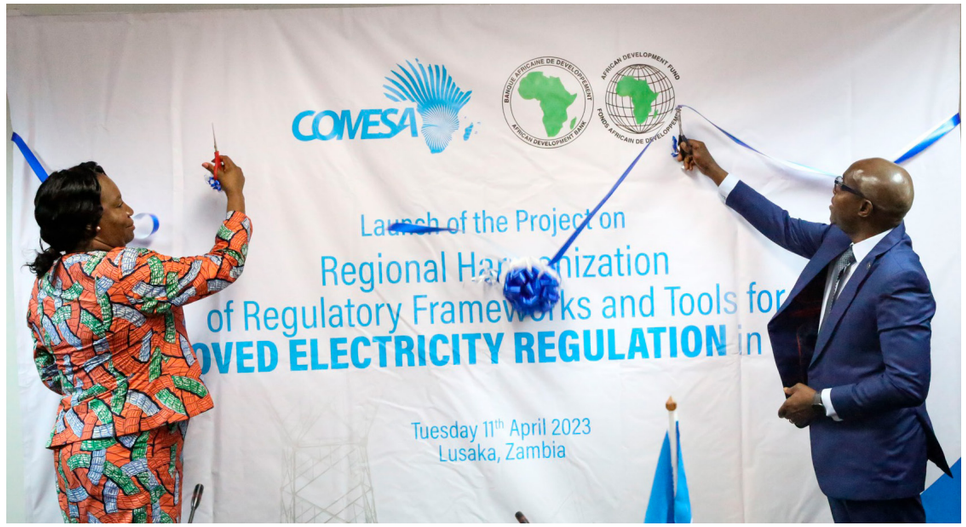

الأمين العام شيليشي كابوبيوي (إلى اليسار) والمدير الإقليمي للبنك الأفريقي للتنمية، راوبيل دوروجو.

الكوميسا وبنك التنمية الأفريقي يكشفان عن مشروع تحسين الطاقة

أطلق بنك التنمية الأفريقي والكوميسا مبادرة إقليمية جديدة لتعزيز استدامة قطاع الكهرباء في الشرق والجنوب الأفريقي من خلال أطر تنظيمية منسقة. قدم بنك التنمية الأفريقي منحة بقيمة ١,٥ مليون دولار أمريكي للمشروع من خلال صندوق التنمية الأفريقي، النافذة الميسرة للبنك.

وتم إطلاق المبادرة التي أطلق عليها اسم "التنسيق الإقليمي للأطر والأدوات التنظيمية لتحسين تنظيم الكهرباء في الكوميسا" في أمانة الكوميسا في ١١ أبريل ٢٠٢٣. ويهدف المشروع إلى إنشاء أطر تنظيمية فعالة وشفافة وموحدة وقابلة للتنفيذ في المنطقة.

وأطلقت الأمين العام تشيليشي مبوندو كابوبيوي والمدير الإقليمي للبنك الأفريقي للتنمية، راوبيل دوروجو المشروع.

خلال الحفل، لوحظ أن معدل الوصول الحالي للكهرباء في منطقة الكوميسا يبلغ ٦٠٪ مما يعني أن ما يقرب من نصف السكان يفتقرون إلى الكهرباء مع وصول مصر إلى الكهرباء بنسبة ١٠٠٪، في حين أن الدول الأخرى لديها معدلات منخفضة تصل إلى ١١٪ مما يعيق ذلك. النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وجهود الحد من الفقر.

وقال السيد دوروجو، إن بنك التنمية الأفريقي ملتزم بتكملة جهوده بمبادرات البنية التحتية اللينة بشأن تنسيق السياسات والأطر التنظيمية بالإضافة إلى تمويل موصلات الطاقة الإقليمية الرئيسية في جميع أنحاء القارة لتعزيز تجارة الكهرباء الإقليمية.

"ستكون هناك حاجة إلى نهج متسق ومنسق لمعالجة أوجه القصور الرئيسية في البنية التحتية للطاقة الإقليمية، ولا سيما الترابط الإقليمي، مدعومًا بالإصلاحات المؤسسية والسياساتية والتنظيمية ذات الصلة على المستوى الإقليمي لتحقيق سوق كهرباء متكامل وتنافسي ومتناسق في إفريقيا على النحو المتوخى في إطار مبادرة السوق الأفريقية الموحدة للكهرباء.

أداء المنفعة

وقالت الأمين العام إن المشروع سيركز على تحسين مؤشرات الأداء التنظيمي والمرافق وتعزيز الشفافية والمساءلة في القطاع، مما يؤدي إلى تقديم خدمات الطاقة بشكل أكثر كفاءة وفعالية للمواطنين في المنطقة.

وقالت السيدة كابويبوي: "في نهاية المطاف، سيساعد هذا المشروع على خلق بيئة مواتية للاستثمار في البنية التحتية للطاقة، مما سيسهم في تحقيق الهدف الأوسع المتمثل في تعزيز التنمية الاقتصادية والحد من الفقر في منطقة الكوميسا".

واعترافا بالتحديات الهائلة للطاقة في المنطقة، قالت إن الكوميسا أعطت الأولوية لتطوير البنية التحتية للطاقة الإقليمية لزيادة الوصول إلى الطاقة وضمان إمدادات موثوقة وبأسعار معقولة. ولذلك يعد المشروع مكونًا حاسمًا في مبادرة تطوير البنية التحتية الإقليمية للطاقة والتي ستضع المبادئ التنظيمية الإقليمية للكهرباء، ومؤشرات الأداء الرئيسية التنظيمية والمرافق لدول الكوميسا.

كما ستعمل على توحيد إجراءات جمع البيانات وتحليلها وإعداد التقارير لتمكين الرصد الفعال للتقدم المحرز. من خلال القيام بذلك، سيساعد المشروع على تعزيز تنسيق وتقارب الممارسات والإجراءات التنظيمية، وبالتالي تقليل الحواجز التنظيمية أمام الاستثمار وزيادة مشاركة القطاع الخاص في قطاع الطاقة.

وكان من بين المشاركين في الاجتماع ممثلون عن البنك الأفريقي للتنمية، وبعثة الاتحاد الأوروبي في زامبيا والكوميسا، ورابطة منظمي الطاقة في الشرق الإفريقي، والرابطة الإقليمية لمنظمي الطاقة في الشرق والجنوب الأفريقي.

ملاوي تبني القدرات في تجميع إحصاءات النوع الاجتماعي

عقدت أمانة الكوميسا بالتعاون مع وزارة النوع الاجتماعي في ملاوي ورشة عمل لبناء القدرات الوطنية لمدة خمسة أيام في يونيو حول إحصاءات النوع الاجتماعي. وكان الهدف هو بناء قدرات أصحاب المصلحة الرئيسيين في الدولة في إنتاج واستخدام البيانات في الوقت المناسب لصنع سياسة فعالة.

وفي حديثها خلال افتتاح ورشة العمل، وصفت مديرة شؤون النوع في ملاوي السيدة أليس مكانداوير التدريب بأنه فرصة لتدريب أصحاب المصلحة الأساسيين على تعزيز القدرة على جمع وتحليل ونشر إحصاءات النوع الاجتماعي. وسيساعد هذا في جمع الأدلة على التقدم المحرز نحو المساواة بين الجنسين، والمساهمة في سد الفجوات المستمرة بين الجنسين وتصحيح التحيز الجنساني.

ووفقًا لدراسة أجرتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام ٢٠٢١ في ملاوي، فإن العديد من الوزارات والإدارات والوكالات الحكومية التي تشكل جزءًا من النظام الإحصائي الوطني الذي يجمع ويستخدم إحصاءات النوع الاجتماعي، لا تمتلك القدرات والبنية التحتية والأنظمة الكافية لضمان جودة الإحصاءات الجنسانية. ويتم جمعها وتنظيمها بانتظام.

وأضافت أن "إحصاءات النوع الاجتماعي مهمة جدًا لأنها تُستخدم في صنع القرار القائم على الأدلة في الدولة وعلى المستوى العالمي"، وأضافت "ولهذا السبب، استهدفت ورشة العمل هذه معظم القطاعات التي تتعامل مع قضايا النوع الاجتماعي لإعلام التدخلات التي من شأنها ضمان عدم تخلف أحد عن الركب في قطاع التنمية كما هو مذكور في أهداف التنمية المستدامة، "وعدم ترك أي شخص يتخلف عن الركب".

وقد ضمت الورشة ممثلين من المنظمات النسائية الشعبية.

وقالت مديرة النوع الاجتماعي في أمانة الكوميسا السيدة بياتريس هاموسوند إن المنظمة الإقليمية تؤمن بأن المساواة بين الجنسين أمر أساسي لعملية التنمية المستدامة وأساس سياسات وبرامج التنمية الوطنية الفعالة، والتي تتطلب البيانات التي تعكس الواقع الاقتصادي والجيوسياسي من قبل الجميع.

وقالت السيدة هاموسوند "بالنسبة لنا لضمان توافق سياساتنا مع الرؤية الوطنية والإقليمية والقارية مثل أجندة ٢٠٦٣ للاتحاد الأفريقي التي تُعلم تطوير الخطط الإستراتيجية متوسطة الأجل للمجموعات الاقتصادية الإقليمية، من الضروري أن نكون على دراية بالصكوك القانونية في المنطقة وخاصة تلك المتعلقة برصد وتقييم التقدم المحرز في مجال تمكين المرأة".

وكان من المتوقع أن تساعد ورشة العمل في تحقيق نتيجة الخطة الإستراتيجية متوسطة الأجل للكوميسا ٢٠٢١-٢٠٢٥ بشأن تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تجميع إحصاءات حساسة للنوع الاجتماعي تتعلق بأجندة التكامل الإقليمي للكوميسا.

تلقى التدريب الدعم المالي من صندوق التنمية الأوروبي من خلال برنامج بناء القدرات المؤسسية.

تعد إحصاءات النوع الاجتماعي مهمة للغاية لأنها تُستخدم في صنع القرار القائم على الأدلة في الدولة وعلى المستوى العالمي ، "السيدة أليس مكانداوير

مفاوضو الخدمات وأصحاب المصلحة الإثيوبيون يحضرون ورشة عمل الكوميسا التدريبية حول التجارة في الخدمات في أديس أبابا

إثيوبيا تتجه نحو تحرير التجارة في الخدمات

تلعب تانجترة في الخدمات دورًا رئيسيًا في النمو الاقتصادي والتنمية للبلد. وتدعم الخدمات الإنتاج بشكل مباشر وأيضًا سلاسل القيمة وتخلق فرص العمل وغيرها من الفرص الاقتصادية وغير الاقتصادية.

بالنسبة لإثيوبيا، توجد العديد من الخدمات الإستراتيجية وهي النقل (تقود الخطوط الجوية الإثيوبية في مجال الربط الجوي) والفنون والرياضة والخدمات الترفيهية. البعض الآخر هي الخدمات المالية والسياحية والطاقة ذات الصلة.

على مر السنين، خضعت إثيوبيا لإصلاحات اقتصادية حاسمة تمشيا مع التطورات الإقليمية والدولية. والهدف هو تحرير الاقتصاد تدريجياً، ولكن بشكل فعال، وتعزيز القدرة التنافسية في إنتاج وتصدير السلع والخدمات.

ويقول الدكتور كريس أونيانغو، مدير التجارة والجمارك في الكوميسا، إنه في مثل هذا السياق، تتعهد الكوميسا بتقديم المساعدة الفنية وبناء القدرات في الخدمات للدول الأعضاء لتسهيل المفاوضات.

وفي حديثه إلى مفاوضي الخدمات وأصحاب المصلحة الإثيوبيين الذين حضروا ورشة عمل الكوميسا التدريبية حول التجارة في الخدمات في أديس أبابا، ١١ أبريل ٢٠٢٣، قال إن هذا سيسهل تسريع إعداد عرض الخدمات في البلاد.

وأضاف: "سيمكن هذا البلد من المشاركة الكاملة، ليس فقط في التكامل الإقليمي للكوميسا، ولكن أيضًا في السياقات القارية ومتعددة الأطراف الواسعة". "لذلك كانت ورشة العمل بالغة الأهمية نظرًا للاهتمام الكبير الذي أعربت عنه وزارة التجارة في إثيوبيا، لتسريع عملية مشاركة أصحاب المصلحة حيث تنتهي إثيوبيا من عرض خدماتها استعدادًا لتقديمها."

وخلال التدريب، تلقى المسؤولون إرشادات عملية حول كيفية إعداد عرض خدمات في إطار منظمة التجارة العالمية، الكوميسا، ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، مع مراعاة الظروف الخاصة للبلد.

كريستوفر أونيانغو

وللمضي قدمًا، فمن المتوقع أن يقوم المسؤولون المدربون بتطوير أطر قانونية ومؤسسية، للدفاع عن مصالح البلاد ومواقفها من خلال المعرفة المكتسبة، حول كيفية دمج الأطر العالمية والإقليمية بشأن التجارة في الخدمات في خطط التنمية الوطنية لتسهيل تنفيذ الالتزامات المتفق عليها.

وفي الوقت الحالي، لا تزال المفاوضات حول برنامج تحرير التجارة في الخدمات في الكوميسا، ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ومنظمة التجارة العالمية جارية. وتشكل هذه جزءًا لا يتجزأ من التنمية الوطنية لإثيوبيا وبالتالي التكامل الاقتصادي الإقليمي. وبالتالي، بصفتها عضوًا في الكوميسا والمجموعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى، من المتوقع أن تلعب إثيوبيا دورًا نشطًا في هذه المفاوضات وتقدم التزامات محددة في قطاع الخدمات المختلفة.

تم تمويل التدريب من قبل صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر.

> **"سيمكن التدريب البلاد من المشاركة الكاملة ، ليس فقط في التكامل الإقليمي للكوميسا ، ولكن أيضًا في السياقات القارية والمتعددة الأطراف الواسعة "دكتور كريستوفر أونيانغو**

من اليسار: الأمين العام المساعد للكوميسا الدكتور ديف هامان، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي إلى زامبيا والكوميسا السيد جاسيك يانكوفسكي، والدكتور جورج سينيانجوي، وزارة الصحة والتجارة، السيدة ليليان بواليا

زامبيا تستقبل مجموعات الاختبار السريع لتسهيل تجارة الترانزيت

شراء المعدات في إطار برنامج تيسير التجارة التابع للكوميسا

سلمت الكوميسا معدات بقيمة ٢٢٧,٥٢٦ يورو إلى حكومة زامبيا، في ١٦ يونيو ٢٠٢٣ لاستخدامها في تسهيل تجارة الترانزيت. وسيتم استخدامها من قبل مكاتب صحة الموانئ والوكالات الحدودية الرئيسية الأخرى التي تعمل على معايير الصحة والصحة النباتية والقضايا المتعلقة بالحواجز الفنية أمام التجارة.

تشمل المعدات مجموعات الاختبار والتشخيص للمنتجات الغذائية القابلة للتداول.

تسلمت وزيرة التجارة والصناعة تشيبوكا مولينجا، ممثلة بالأمين الدائم بالوزارة، السيدة ليليان بواليا المعدات. ومن المتوقع أن يقدموا حلولاً لإزالة العوائق التي تعترض التجارة في مراكز شيروندو وموامي وناكوندي الحدودية الواحدة في إطار مشروع تطوير مركز زامبيا الحدودي.

تم شراء المعدات في إطار برنامج تيسير التجارة التابع للكوميسا، بتمويل من صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر. وبرنامج تسهيل التجارة هو برنامج بقيمة ٥٣ مليون يورو في الكوميسا، تم بموجبه توقيع اتفاقية تفويض فرعي بقيمة ٦,٨ مليون يورو مع زامبيا في نوفمبر ٢٠٢٠.

وقالت السيدة بواليا إن اختبار المنتجات في زامبيا كان شديد المركزية ويتم عادة من مراكز المقاطعات. ومن ثم فإن شراء المجموعات ووضعها على الحدود المعينة سيمكن من اختبار المنتجات دون الحاجة إلى إرسال عينات إلى مراكز المقاطعات. وسيسمح هذا بمزيد من المراقبة الفعالة ويؤدي إلى تخطيط أكثر فعالية.

وأشارت إلى أن "الاستجابة السريعة في معالجة مخاوف الصحة العامة والنباتية مثل تفشي الأمراض بسبب تلوث الأغذية وأمراض النبات سيتم اكتشافها بسهولة عند نقطة الدخول".

وقال الأمين العام المساعد للشؤون الإدارية والمالية في الكوميسا، الدكتور ديف هامان، إن قرار رفع الكفاءة التشغيلية في هذه المراكز الحدودية كان مدفوعًا جزئيًا بأوجه القصور التي تم تحديدها على الحدود.

"كشفت العديد من الدراسات التي أجريت في المنطقة أن المراكز الحدودية على الممرات التجارية الرئيسية في منطقة الكوميسا اتسمت بإجراءات التخليص غير الفعالة التي تسبب تأخيرات في حركة البضائع مما يؤدي إلى زيادة تكاليف ممارسة الأعمال التجارية في المنطقة وبالتالي عدم القدرة على المنافسة المنتجين الإقليميين ".

وبالتالي، لكون زامبيا دولة عبور رئيسية في منطقة الكوميسا وتربط العديد من الدول بالموانئ البحرية، فإن أي أوجه قصور على حدود البلد تؤثر على المنطقة بأكملها.

وأكد رئيس وفد الاتحاد الأوروبي في زامبيا والكوميسا السيد جاسيك يانكوفسكي على الحاجة إلى إزالة الحواجز أمام التجارة وخاصة القضايا المتعلقة بالصحة النباتية والصحة النباتية لأنها تؤثر على حركة المنتجات الغذائية القابلة للتداول على الحدود.

وأشار إلى أن "معايير الصحة والصحة النباتية يمكن أن تصبح بالفعل حواجز فنية أمام التجارة إذا لم يتم التدريب المناسب المقترن بالعمليات المتفق عليها على الحدود"، مضيفًا أن المعدات هي أحد الحلول لإزالة العوائق أمام التجارة الإقليمية.

دورة تعليم نظم جودة المختبرات

الدكتور مقيي موساررورة

أكثر من ٦٠ فنيي المختبرات من جميع الدول الأعضاء في الكوميسا تخرجوا من دورة مدتها ستة أشهر حول نظام جودة المختبرات وهو نهج عملي لضمان نتائج دقيقة ويمكن الدفاع عنها وفي الوقت المناسب. حيث كان هذا في أبريل ٢٠٢٣.
وكانت الدورة التدريبية عبر الإنترنت جزءًا من برنامج التعليم المستمر من قبل AgriLife Research بالولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع أمانة الكوميسا.
ووقعت المنظمتان مذكرة تفاهم في عام ٢٠٢٢ لدعم إدارة مخاطر السموم الفطرية التي تشمل الأفلاتوكسين والفومونيزين لتجارة السلع الأساسية والسلع الأساسية.
وأعلنت الكوميسا عن الدورة في أغسطس ٢٠٢٢ وطلبت تقديم الطلبات من الأفراد من جميع الدول الأعضاء الحاصلين على بكالوريوس العلوم في العلوم الزراعية أو الكيمياء الحيوية أو الكيمياء أو تخصص ذي صلة. بالإضافة إلى ذلك، يجب توظيف المشاركين ليكونوا مسؤولين عن عمليات المختبر والتحليل.
وتم استلام ما يقرب من ٨٠ طلبًا مع كل مشارك يوضح سبب رغبته في الحصول على الدورة وكيفية تطبيق المعرفة جنبًا إلى جنب مع خطاب التزام بالموارد من مختبرهم.
وقد حصل المشاركون الذين أكملوا جميع مهام الدورة في الوحدات الأربع وهي ISO / IEC ١٧٠٢٥: ٢٠٢٧ المعيار المختبري وتقنيات مراقبة الجودة والتحقق من صحة الطريقة وإدارة المختبر وحصلوا على درجة ٧٠٪ أو أعلى على شهادة إنجاز الدورة.
وقال الدكتور مقيي موساررورة، الخبير التجاري حول الحواجز الفنية في الأمانة العامة للكوميسا، إن المشاركين أعربوا عن تقديرهم لاستمرار الوصول إلى المواد لاستخدامها في مختبراتهم.

المؤتمر الوزاري رفيع المستوى حول

الشباب والسلم والأمن

اجتمع أكثر من ١٢٠ وفدا يمثلون الشباب والحكومات والمجتمعات الاقتصادية الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني في بوجومبورا، بوروندي للدعوة إلى مشاركة أكثر شمولاً للشباب في بناء السلام ومنع نشوب النزاعات في الشرق الإفريقي.
افتتح الاجتماع الذي استمر ثلاثة أيام يوم الاثنين ٩ مايو ٢٠٢٣ بدعوات من جميع الشركاء للاعتراف بالدور الاستراتيجي الذي واصل الشباب لعبه في قضايا الحوكمة وكيفية تعميق دورهم في عمليات السلام في المنطقة.
وألقى وزير شؤون الشرق الإفريقي والشباب والرياضة والثقافة في بوروندي د. إيزيشيل نيبيجيرا كلمة في الاجتماع.
ودعا الحكومات في الشرق الإفريقي إلى إشراك الشباب في البرامج الوطنية وتقديم الدعم اللازم لتحقيق تطلعات الشباب.
وأشار إلى أن "المستويات المتدنية على ما يبدو لشمول الشباب في العديد من البرامج الوطنية، وغض الطرف عن مطالبهم ساهم في حدوث بعض النزاعات التي كان من الممكن تفاديها بسهولة". وتعهد بالتزام حكومة بوروندي بالعمل مع الشباب.
وقال ممثل مفوضية الاتحاد الأفريقي لمنطقة البحيرات الكبرى ورئيس مكتب الاتصال في بوروندي، سعادة الصغير مبيريك، إن اعتماد الإطار القاري حول السلم والأمن للشباب في عام ٢٠٢٣ وخطة التنفيذ العشرية الخاصة به، قد أضافا الأمور الأكثر احتياجا لتمكين الشباب من السلم والأمن.
وقال: "الصراع متعدد الأبعاد ويتطلب أن تعمل مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة معًا لمعالجة الصراع الذي يجب أن يتم بطريقة منسقة". "أعتقد أن إطار العمل القاري وخطة تنفيذه قد زودتا الدول الأعضاء والاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية بأداة جيدة للغاية لإدراج أصحاب المصلحة المهمين للغاية، والشباب، سعيا لتحقيق السلم والأمن بطريقة متماسكة."
في بيانها، قالت رئيسة الحوكمة والسلم والأمن في الأمانة العامة للكوميسا السيدة إليزابيث موتونجا إن المجموعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية هي وسائل جيدة لدعم تمكين الشباب حيث إن لديهم منصات لتشجيع تبادل الخبرات وتبادل أفضل الممارسات.

الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الوزاري رفيع المستوى في بوجومبورا، بوروندي.

ساهمت المستويات المنخفضة على ما يبدو من شمول الشباب في العديد من البرامج الوطنية ، وغض الطرف عن مطالبهم في حدوث بعض الصراعات التي كان من الممكن تفاديها بسهولة "،
د. إيزيشيل نيبيجيرا

"لقد وجدنا أن هناك عادةً قيمة كبيرة لتعلم الشباب من الشباب، بناءً على الخبرات. وهذا ما يجعلهم موفرين جيدين للمهارات اللازمة لتمكين الشباب ".
بدأ برنامج الحوكمة والسلم والأمن تدريب داخلي لتوفير خبرة عملية للشباب في بيئة تدعم التكامل الإقليمي والسلم والأمن الإقليميين.
وقالت السيدة موتونجا إن هذا أوجد علاقة تكافلية، حيث يكتسب الشباب المشاركون مهارات قيمة، بينما تستفيد الكوميسا من أفكارهم المبتكرة.
ومن بين المتحدثين الآخرين الذين تحدثوا في الحدث السيد جيفري كيرينجا، مدير بعثة منظمة إنقاذ الطفولة في بوروندي، وأنجيل مبوثيا، رئيس اللجنة الاستشارية للشباب في الكوميسا، وديانا تشادو، سفيرة الشباب للاتحاد الأفريقي للسلام في منطقة الشرق الإفريقي.
مؤتمر بوروندي هو الثالث في سلسلة من أربعة مؤتمرات تعقد في منطقة الكوميسا. وستكون ورشة العمل الإقليمية الأخيرة للشمال الإفريقي وستعقد خلال النصف الثاني من عام ٢٠٢٣.

زامبيا وملاوي يناقشان القائمة المشتركة الجديدة لتقنية نظام التجارة المبسط

عقدت الكوميسا اجتماعا ثنائيا بين حكومتي زامبيا وملاوي لمناقشة تنفيذ نظام التجارة المبسط بما في ذلك البنود الإضافية التي سيتم وضعها على القائمة المشتركة للمنتجات.

كما ناقش الاجتماع الذي عُقد في ١٣ أبريل ٢٠٢٣ في Chansolo Lodge في Chipata، زامبيا، القيمة الحدية لنظام التجارة المبسط وتعقيدات بعض الإجراءات التنظيمية مثل تدابير الصحة والصحة النباتية. كما تمت مناقشة التسجيل المنهجي لمعاملات المعاملات المشبوهة التي تعتبر مهمة للنظام لكي يعمل بكفاءة.

وفي حديثها خلال الاجتماع، قالت مديرة وزارة التجارة والصناعة في ملاوي السيدة تشاريتي موسونزو إنه على الرغم من أن تقرير المعاملات المشبوهة بين ملاوي وزامبيا كان يهدف إلى إفادة التجار عبر الحدود، إلا أن هناك العديد من التحديات التي تم تسجيلها أثناء تنفيذ النظام. لذلك كان الاجتماع ضروريًا لفحص تقرير المعاملات المشبوهة بدقة بحيث يعكس تطلعات صغار التجار عبر الحدود.

تشمل التحديات الرئيسية عددًا قليلاً من مسؤولي مكتب المعلومات التجارية لدعم التجار عبر الحدود، وزيادة تكلفة ممارسة الأعمال التجارية حيث تعطى الأولوية لكبار التجار الذين لديهم شحنات كبيرة من السلع والإجراءات البيروقراطية في الحصول على الوثائق اللازمة مثل تصاريح الاستيراد والتصدير وشهادات الصحة النباتية، والشهادات البيطرية الصحية. بالإضافة إلى ذلك، لا توجد تحديثات للقائمة المشتركة للمنتجات.

أشارت السيدة موسونزو إلى أن: "أهداف نظام التجارة المبسط للكوميسا هي تقليل تكلفة ممارسة الأعمال التجارية للمتداولين الصغار عبر الحدود، ولكن هناك الكثير من العوائق التي تحول دون ذلك، وهذا هو سبب وجودنا هنا لحل هذه المشكلات."

وقالت مديرة التجارة الخارجية في وزارة التجارة والتجارة والصناعة في زامبيا، السيدة بيسي تشيلمو، إنه بصرف النظر عن توفير بيئة مواتية للتجار الصغار عبر الحدود للاستفادة من التفضيلات التعريفية، فإن نظام التجارة المبسط لديها مكونات لتحفيز الإنتاج المحلي والتجارة عبر الحدود.

قالت السيدة مشوكا كامويلا، مديرة برنامج صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر في أمانة الكوميسا، إن تشغيل نظام التجارة المبسط في جميع المراكز الحدودية المشتركة سيمكن صغار التجار عبر الحدود من التمتع بالمزايا الكاملة للدخول الخالي من الرسوم الجمركية ونظام الحصص لبضائعهم.

وقالت: "إن تبسيط التجارة عبر الحدود وإضفاء الطابع الرسمي عليها سيساعد في تمكين الفئات السكانية المهمشة ويسهل عليهم ممارسة الأعمال التجارية وكسب الدخل وتحسين سبل عيشهم ومعيشة أسرهم". "لذلك فإننا ننظر إلى تقرير المعاملات المشبوهة كأداة لمساعدة حكوماتنا على تمكين النساء والشباب."

منطقة الكوميسا هي منطقة آمنة إلى حد كبير، ولا يوجد سوى عدد قليل من مجالات الاهتمام

ظلت منطقة الكوميسا إلى حد كبير مستقرة وآمنة، مع وجود عدد قليل من المجالات المثيرة للقلق حيث اندلعت الصراعات أو استمرت في التزايد. وقد لوحظ ذلك خلال الاجتماع الثامن عشر للجنة السلم والأمن بالكوميسا الذي عقد افتراضيا في ٣١ مايو ٢٠٢٣.

وتم تسجيل تقدم ملحوظ نحو بناء السلام في الصومال وليبيا وإثيوبيا. فبالنسبة للصومال، أشارت اللجنة إلى أن أصحاب المصلحة قد نجحوا في حل التحديات وأن هناك التزامًا بإجراء الانتخابات المقبلة في ظل الاقتراع العام.

وتم الإشادة بإثيوبيا لتسوية الصراع في منطقة تيغراي والتقدم نحو عقد حوارات وطنية في يونيو من هذا العام. ولوحظت تطورات إيجابية في ليبيا.

وفي حديثه خلال افتتاح الاجتماع، قالت الأمين العام تشيليشي مبوندو كابويبوي إنه على الرغم من التقدم المذهل الذي تم إحرازه في بعض أجزاء منطقة الكوميسا، لا تزال هناك حاجة إلى أن تقدم اللجنة التوجيه الذي تشتد الحاجة إليه للحفاظ على الاستقرار في جميع أنحاء الكتلة. واستشهدت بالوضع في السودان ومنطقة البحيرات الكبرى في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية باعتباره مقلقا ويضر بالتكامل الاقتصادي الإقليمي.

وقالت السيدة كابويبوي: "على الرغم من التقدم الكبير الذي تم إحرازه في بعض أجزاء منطقتنا، فقد لفت التطوران انتباهنا وأعادا إشعال الحاجة الملحة إلينا لمراجعة استراتيجيات منع الصراع وبناء السلام التي تم استخدامها في الآونة الأخيرة".

وأضافت أن الأمانة العامة من خلال وحدة الحكم والسلم والأمن ستواصل التركيز على معالجة الأبعاد الاقتصادية والهيكلية للنزاعات في المنطقة. ويشمل ذلك الجهود المبذولة لإقامة شراكات استراتيجية لتعزيز التآزر وتعظيم الاستخدام الفعال للموارد.

وخلال الاجتماع الذي استمر ليوم واحد، تم تقديم تقارير عن حالة السلم والأمن الحالية، والتقدم المحرز في تنفيذ نظام الإنذار المبكر بالنزاع وتنفيذ البرامج الموضوعة لمعالجة منع النزاعات وإدارتها. كما تم عرض ومناقشة تقرير حول تنفيذ مكون الكوميسا من برنامج الأمن البحري الإقليمي.

وتم تقديم تقرير اللجنة إلى الاجتماع الثامن عشر لوزراء الخارجية في ٦ يونيو ٢٠٢٣، الذي عقد في لوساكا، زامبيا.

تدريب موظفي البنوك المركزية على إطار عمل نموذج التوازن العام الديناميكي

تم تدريب سبعة عشر من الاقتصاديين الذين يمثلون تسعة بنوك مركزية من منطقة الكوميسا على التحليل الأساسي لقنوات نقل السياسة النقدية المختلفة باستخدام إطار نمذجة التوازن العام الديناميكي في أبريل من هذا العام.

نظم التدريب معهد الكوميسا النقدي في الفترة من ٢٤ إلى ٢٨ أبريل في نيروبي بكينيا. لقد وفر منصة لتبادل المعرفة والتواصل بين الموظفين من البنوك الرئيسية الأعضاء.

وقال مدير معهد الكوميسا النقدي، الدكتور لوكاس نجوروج، إن التدريب على نمذجة التوازن العام الديناميكي لصياغة السياسة النقدية، لا سيما في نظام السياسة النقدية الذي يستهدف التضخم، كان أمرًا بالغ الأهمية للمشاركين حيث أن معظم البنوك المركزية تنتقل إلى النظام الجديد.

وقال: "تتطلب صياغة السياسة النقدية المعاصرة معلومات وتنبؤات حول التفاعل بين القطاعات والمتغيرات في الاقتصاد مع التأكيد على أن إطار نمذجة التوازن العام الديناميكي هو الأنسب نظرًا لأساسه الجزئي الأكثر ثراءً والذي يجسد العلاقات الاقتصادية أكثر من النماذج المماثلة الأخرى".

وتم اختيار المشاركين من بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومصر وليبيا ومدغشقر وملاوي وأوغندا وزامبيا وزيمبابوي.

ومن المتوقع أن تساهم المهارات المكتسبة في تحسين صياغة السياسة النقدية وفي نهاية المطاف تعزيز تنفيذ برنامج التكامل النقدي للكوميسا من قبل جميع الدول الأعضاء في الكوميسا.

الرئيس لازاروس شاكويرا يلتقي بأمين عام الكوميسا في القصر الرئاسي في ليلونغوي

برامج الكوميسا أثرت بشكل إيجابي على ملاوي - الرئيس تشاكويرا

أكد الرئيس الملاوي معفخامة الرئيس لازاروس مكارثي شاكويرا التزام حكومته بمواصلة دعم مؤسسات الكوميسا الموجودة في بلاده وبرامج التكامل الإقليمي التي يتم تنفيذها في المنطقة.
كان يتحدث عندما استضاف الأمين العام للكوميسا تشيليشي مبوندو كابوبيوي في القصر الرئاسي في ليلونغوي في ٣ مايو ٢٠٢٣. وكانت الأمين العام في البلاد للاحتفال بالذكرى العاشرة للجنة المنافسة للكوميسا التي يوجد مقرها في ملاوي.
وذكر الرئيس أن إدارته تؤمن بممارسات التجارة المنصفة بين لاعبي القطاع في الدولة التي تواصل لجنة المنافسة بالكوميسا دعمها لهذه القضية من خلال التدخلات المختلفة. وعلى وجه التحديد، شكر الرئيس الكوميسا على دعم الوكالات الحكومية في البلاد ببرامج بناء القدرات التي ينفذها مجلس التعاون الجمركي.
وقال فخامة الرئيس: "أنا فخور بالقول إن مبلغ ١,٩ مليون دولار أمريكي الممنوح للجنة التجارة المنصفة لبناء القدرات في مختلف المؤسسات الحكومية قد قطع شوطًا طويلاً في الارتقاء بمعايير تقديم الخدمات في الدولة".
وشكرت الأمين العام الرئيس على استضافة مؤسستين للكوميسا، بما في ذلك اتحاد نساء الأعمال في الكوميسا. وأكدت أن الكوميسا لا تزال ملتزمة دائمًا بتقديم الدعم المطلوب للدول الأعضاء، واستشهدت بمركز موامي / مشينجي الذي تم تكليفه حديثًا والذي يبلغ ٣,٥ مليون دولار أمريكي بين ملاوي وزامبيا.
واستشهدت أيضًا بمشروع مالاوي لتحسين إنتاجية المؤسسات الذي دعم قطاعات الجلود والمنسوجات والأعمال الزراعية في البلاد والتي كان تأثيرها الاقتصادي مثيرًا للإعجاب. وتم تمويل المشروع من قبل الاتحاد الأوروبي من خلال الكوميسا.
وتدعم الكوميسا أيضًا بناء طريق بطول ٣٠٠ كيلومتر بتكلفة تزيد عن ٤٢ مليون دولار أمريكي في إطار منحة مرفق الاستثمار الأفريقي. رافق الأمين العام مدير التجارة والجمارك بالكوميسا الدكتور كريستوفر أونيانغو والرئيس التنفيذي للجنة المنافسات بالكوميسا.

أنا فخور بأن أقول إن مبلغ 1.9 مليون دولار أمريكي الممنوح للجنة التجارة العادلة لبناء القدرات في مختلف المؤسسات الحكومية قد قطع شوطًا طويلاً في الارتقاء بمعايير تقديم الخدمات في البلاد "،
الرئيس لازاروس شاكويرا.

المشاركون الذين يحضرون تدريب المعهد النقدي للكوميسا على نهج Bayesian VAR

المعهد النقدي يطرح برامج بناء القدرات

أجرى المعهد النقدي للكوميسا تدريبًا على "التطبيق العملي لنهج Bayesian Vector Auto Regression (BVAR) لتحليل آلية نقل السياسة النقدية باستخدام الترميز في برنامج R". وتم تنظيم التدريب في الفترة من ٨ إلى ١٢ مايو ٢٠٢٣ في نيروبي، كينيا.
وحضر التدريب اثنا عشر اقتصاديا من سبعة بنوك مركزية من الدول الأعضاء في الكوميسا وهي: بوروندي والكونغو الديمقراطية ومصر وإسواتيني وأوغندا وزامبيا وزيمبابوي. وتم توفير منصة لتبادل المعرفة والتواصل بين الموظفين من البنوك المركزية الأعضاء.
وكان الهدف من التدريب هو تعزيز الإلمام بنهج Bayesian VAR كمجموعة أدوات لتحليل آلية نقل السياسة النقدية. حيث سيؤدي ذلك إلى تحسين القدرة على إجراء الأعمال التحليلية في السياسة النقدية والتنبؤ، وتعميق فهم الترابط بين متغيرات الاقتصاد الكلي الرئيسية وتأثيرات التغذية المرتدة عليها، وفي نهاية المطاف تعزيز تنفيذ برنامج التكامل النقدي للكوميسا من قبل جميع الدول الأعضاء في الكوميسا.
أثناء افتتاح التدريب، لاحظ مدير المعهد النقدي للكوميسا الدكتور لوكاس نجوروج أن التطورات في نهج BVAR لتحليل آلية نقل السياسة النقدية تكتسب زخمًا سريعًا في السنوات الأخيرة لأنها أكثر مهارة في التعامل مع مصادر البيانات المختلفة أو دمج المعلومات من الآخرين دراسات. إلى جانب ذلك، فهو دقيق في تقديرات المعلمات ولكن مع تعقيدات رياضية محدودة؛ وتنتج تنبؤات أكثر كفاءة.
وفي الوقت نفسه، عقد المركز الدولي للإعلام والاتصال الاجتماع الثالث لفريق الخبراء العامل، في نيروبي، كينيا في الفترة من ١٧ إلى ١٩ أبريل ٢٠٢٣. وكان الهدف هو مراجعة إطار عمل الكوميسا لتقييم الاستقرار المالي والتحضير لتقديم تقرير الاستقرار المالي للكوميسا على نطاق عام ٢٠٢٢..
وتم حضور خبراء من البنوك المركزية في مصر وموريشيوس وأوغندا وزامبيا. وأشار الدكتور أحمد سحلول، مساعد محافظ البنك المركزي المصري للرقابة المصرفية، الذي ترأس الاجتماع، إلى أن المهمة الرئيسية في مراجعة الكوميسا الحالية لإطار عمل تقييم الاستقرار المالي هي تحديد العناصر التي أصبحت زائدة عن الحاجة. واستنادًا إلى أفضل الممارسات، تحسين عناصر إطار عمل تقييم الاستقرار المالي التي لا تزال مصدر قلق مستمر وإضافة إضافات جديدة إلى الإطار، ثم الخروج في النهاية بعنصر منقح.
ينتظر تقديم تقرير لإطار عمل تقييم الاستقرار المالي المنقح الآن إلى المكتب للموافقة عليه وبعد ذلك اعتماده من قبل لجنة محافظي البنوك المركزية بالكوميسا.

المشاركون في الدورة التدريبية الأولى لبوابة التجارة الأفريقية في زيمبابوي

تدريب أكثر من ١٠٠ شركة صغيرة على أول بوابة للتجارة الأفريقية

قام مجلس أعمال الكوميسا بالتعاون مع مركز التجارة الدولية بتدريب موظفين من أكثر من ١٠٠ شركة ووكالة عامة في إيسواتيني وزيمبابوي على البوابة القارية الأولى، مرصد التجارة الأفريقية.

تهدف البوابة إلى إطلاق العنان للفرص التجارية للقارة وهي واحدة من خمسة أدوات تشغيلية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لدفع التجارة البينية للشركات الصغيرة. تعد لوحة المعلومات عبر الإنترنت ضرورية لمساعدة الشركات على تحديد ومقارنة الفرص الناشئة عبر القارة. يوفر معلومات تجارية متكاملة وموثوقة حول أداء السوق الدولية والفرص وكذلك شروط الوصول إلى الأسواق.

وأجريت التدريبات في الفترة ٣-٥ و ٨-١٠ مايو بدعم من صندوق تنمية الاتحاد الأوروبي الحادي عشر من خلال برنامج الكوميسا لتنافسية المؤسسات الإقليمية والوصول إلى الأسواق. وكانت الغرفة الوطنية للتجارة والأعمال في زيمبابوي، إسواتيني أيضًا شريكًا في التدريبات.

وستكمل التدريبات أيضًا مبادرات الكوميسا الأخرى مثل منصة مدفوعات التجزئة الرقمية للكوميسا، والنافذة الإقليمية الموحدة للجمارك، وفقًا للرئيس التنفيذي لمجلس أعمال الكوميسا السيد تيدي سوبرامانين.

وفي حديثه خلال افتتاح الجلسات التدريبية، أشار السيد سوبرامانين إلى أن توافر بيانات جيدة النوعية أمر بالغ الأهمية لنجاح الأعمال في المشهد الاقتصادي الإقليمي والعالمي المتطور باستمرار.

وقال "إن مبادرة بناء القدرات هذه أمر حيوي وفي الوقت المناسب حيث تواصل الدول الأعضاء في الكوميسا الاستعداد للتجارة ذات المغزى التجاري في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية".

وأشار إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم تساهم بأكثر من ٧٠٪ في النمو الاقتصادي للمنطقة، وبالتالي فإن تحفيز انتقالها إلى سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية يعد أمرًا مهمًا بشكل أساسي لأجندة التكامل الإقليمي.

وحتى الآن، تم إجراء تدريبات مماثلة في زامبيا وملاوي ومصر وإثيوبيا. وخصصت أربعة أخرى للربعين الثالث والرابع من العام في كينيا وسيشيل ورواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

"مبادرة بناء القدرات هذه أمر حيوي وفي الوقت المناسب حيث تستمر الدول الأعضاء في الكوميسا في وضع نفسها للتجارة ذات المغزى التجاري في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية" ، تيدي سوبرامانيان.

معالي السناتور توليسيل دلادلا (إلى اليسار) تلتقي بالأمين العام للكوميسا تشيليشي كابوييوي

إطلاق مركز تجارة مانزيني

أشادت حكومة إيسواتيني بالكوميسا لدعمها تعزيز سبل عيش الشباب والنساء في المملكة من خلال بناء مركز تجارة مانزيني الذي سيتم إطلاقه قريبًا.

وذكرت معالي وزير الخارجية والتعاون الدولي السناتور توليسيل دلادلا، إن المركز التجاري يعد إنجازًا بارزًا في تسهيل التجارة لأكثر من ٣٠٠ تاجر حرف يدوية وسيؤثر على أكثر من ٤٠٠ شركة.

وكانت تتحدث عندما قامت بزيارة مجاملة للأمين العام للكوميسا تشيليشي مبوندو كابوييوي في أمانة الكوميسا. وأعربت عن امتنانها للكوميسا والاتحاد الأوروبي على تقديم الدعم بما في ذلك بناء سد مبهاكيني الذي ساعد المزارعين في المملكة على الري وبالتالي إنتاج المحاصيل على مدار العام.

وقدمت الكوميسا إلى إيسواتيني أكثر من ثلاثة ملايين يورو في إطار مرفق تعديل الكوميسا بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي. وتم استخدام الشريحة الأخيرة من هذا الصندوق لبناء مركز التجارة الذي سيضم أيضًا فرع اتحاد الكوميسا لسيدات الأعمال في إيسواتيني.

وقالت معالي دلادلا إن بناء السد وتركيب معدات الري والأنابيب وبناء غرفة تبريد وربط المزارعين بالأسواق بالتعاون مع وزارة الزراعة والتعاونيات كان مفيدًا للغاية لسكان إيسواتيني.

"من بين العديد من المشاريع التي أثرت بشكل إيجابي على إماسواتي والطريقة التي يمكننا من خلالها النمو، إنشاء مركز تجارة Inhlanganisela Yabo Make ، وهو مركز تجاري حديث ومتعدد الأغراض في مانزيني، المدينة الأكثر ازدحامًا في إيسواتيني. وقالت الوزير إن هذا المشروع له آثاره واستثماره الشخصي من خلال التبرع بأرض من جلالة الملكة الأم.

ورحبت الأمين العام بالوزير وشكرت حكومة إيسواتيني على التزامها بالتكامل الإقليمي كما يتضح من خلال العديد من الأنشطة والبرامج التي تشارك فيها الدولة.

وتعد إيسواتيني واحدة من ١٦ دولة عضو تلقت الدعم لبرامج التكامل الإقليمي. وقد تلقت ٣,٠١٩,٧٠٠ يورو تم استخدامها لبناء المركز التجاري، والارتقاء إلى عالم النظام الآلي للبيانات الجمركية وتطوير سلسلة قيمة الجلود من بين أمور أخرى.

"من بين العديد من المشاريع التي أثرت بشكل إيجابي على EMASWATI والطريقة التي يمكننا من خلالها النمو ، هو إنشاء INHLANGANISELA YABO MAKE TRADE HUB ، وهو مركز تجاري حديث ومتعدد الأغراض في مانزيني ، المدينة الأكثر ازدحامًا في إيسواتيني ". . السناتور ثوليزيل دلادل

توقيع مذكرة تفاهم بين الكوميسا والمنظمة الدولية للهجرة لتعزيز التعاون

وقعت الكوميسا والمنظمة الدولية للهجرة مذكرة تفاهم لعلاقة عمل تعاونية في المجالات ذات الاهتمام المشترك التي تركز على إدارة الهجرة والأنشطة ذات الصلة في منطقة الشرق والجنوب الأفريقي. وقعت الأمين العام تشيليشي مبوندو كابويبوي والمدير الإقليمي للمنظمة الدولية للهجرة في الجنوب الإفريقي السيد أشرف النور مذكرة التفاهم في أمانة الكوميسا في لوساكا يوم الخميس ٢٠ أبريل ٢٠٢٣.

وتشمل المجالات الأخرى التي تغطيها مذكرة التفاهم إدارة الحدود في سياق التكامل الإقليمي، وتعميم / دمج الهجرة / التنقل في جدول الأعمال التجاري، وحماية المهاجرين ضمن سلاسل التوريد، والتوظيف وسلسلة القيمة. كما ستتعاون الكوميسا والمنظمة الدولية للهجرة في البحث عن تنسيق التشريعات المتعلقة بالهجرة والمسائل ذات الصلة.

الأمين العام شيليشي مبوندو كابويبوي توقع مذكرة التفاهم مع المدير الإقليمي للمنظمة الدولية للهجرة للجنوب الإفريقي السيد أشرف النور

علاوة على ذلك، سوف ينشئون نظامًا شاملاً لمعلومات الهجرة في منطقة الكوميسا ويدعمون تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. إن مكافحة تهريب المهاجرين والهجرة غير النظامية، وصحة الهجرة، ومكافحة الاتجار بالبشر، والتصدي للهجرة المختلطة هي بعض المجالات ذات الاهتمام المشترك التي سيتعاونون فيها.

ملاوي حثت على تسريع الانضمام إلى ZEP-Re

دعت الأمين العام تشيليشي مبوندو كابويبوي الحكومة الملاوية إلى تسريع عملية الانضمام إلى شركة إعادة التأمين التابعة للكوميسا ZEP-Re لتعزيز أجندة التكامل الإقليمي. جاء ذلك خلال زيارة مجاملة لوزير المالية في ملاوي معالي/ سوستن ألفريد جوينجوي في مكتبه في ٥ مايو ٢٠٢٣ في ليلونغوي. حاليًا، قالت إن ٨٦ بالمائة من أسهم ZEP-Re مملوكة لمختلف الحكومات والمؤسسات الحكومية في حين أن الباقي مملوك من قبل لاعبين من القطاع الخاص.

وZEP-Re هي شركة ذات تصنيف عالٍ في B ++ من قبل وكالات التصنيف العالمية بأصول تبلغ قيمتها ٥٠٠ مليار دولار أمريكي.

وأكد الوزير أن ملاوي ستسرع عملية الانضمام إلى Zep-Re مضيفًا أنه على دراية بالفوائد العديدة التي تأتي مع الانضمام إلى المؤسسة، خاصة وأن ملاوي هي دولة عضو مؤسس في الكوميسا.

الأمين العام شيليشي كابويبوي ووزير المالية الملاوي معالي/ سوستن ألفريد جوينجوي

وأكد الوزير "كانت ملاوي تبحث في مكان آخر عن خدمات إعادة التأمين بسبب نقص المعلومات حول مدى توفر الخدمات من الداخل، وبالتالي، سأشرك فريقي لمزيد من المناقشة مع فريقك حتى نصل إلى نتيجة هذه المسألة".

وأضاف أن هناك حاجة إلى مزيد من بناء قدرات المؤسسات الحكومية والخاصة على إعادة التأمين والخدمات.

الخلوة السنوية الثانية للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات الكوميسا

الكوميسا ومؤسساتها تعقد الخلوة الثانية للمديرين التنفيذيين

عقد الرؤساء التنفيذيون من إحدى عشرة مؤسسة من الكوميسا وأعضاء الإدارة التنفيذية لأمانة الكوميسا خلوتهم السنوية الثانية في ١٨ أبريل ٢٠٢٣ في لوساكا حيث قاموا بشكل مشترك بتقييم النجاحات التي تم تحقيقها بشكل جماعي عبر السوق المشتركة.

وأشار الرؤساء التنفيذيون إلى أهمية البحث عن الفرص في الدول الأعضاء والمنطقة والقارة وتوفير جبهة أقوى وأكبر ومزودة بموارد جيدة للأمانة العامة ومؤسساتها. وشددت الأمين العام تشيليشي مبوندو كابويبوي على الحاجة إلى البقاء متحدين وإشراك الشركاء الاستراتيجيين "باستخدام صوت واحد كبير للكوميسا وليس العمل في صوامع".

وقالت إن التراجع سيساعد الرؤساء التنفيذيين على تحديد الفجوات الموجودة في المنطقة مع نمو الاقتصادات وبالتالي هناك مطالب متزايدة من المواطنين.

"وبالتالي فإن بيئة العمل الجديدة لدينا ديناميكية بسبب التقنيات والابتكارات. علاوة على ذلك، فإن الهيكل المالي والجيوسياسي الدولي يتطور بسرعة، مما يتطلب من الكوميسا أن تكون في حالة تأهب واستجابة.

ودعت إلى خطة اتصال وإبراز مشتركة لزيادة وضوح برامج الكوميسا في الدول الأعضاء.

وقالت: "نحن بحاجة إلى وضع خطة رؤية تسمح لنا بالمشاركة في حملات الرؤية التي ستشمل مؤسساتك بالإضافة إلى أنشطة الأمانة العامة للكوميسا".

وحضر المعتكف رؤساء تنفيذيون جدد من المعهد النقدي للكوميسا، وغرفة مقاصة الكوميسا، ولجنة المنافسة بالكوميسا، ومجلس أعمال الكوميسا، وبنك التجارة والتنمية، والوكالة الأفريقية للتأمين التجاري.

وكان رؤساء تنفيذيون آخرون من المعهد الأفريقي للمنتجات الجلدية والجلود، ومسجل محكمة عدل الكوميسا، وشركة إعادة التأمين PTA ZEPRE))، واتحاد نساء الأعمال في الكوميسا، والرابطة الإقليمية لمنظمي الطاقة للشرق والجنوب الأفريقي. والتحالف من أجل تجارة السلع في الشرق والجنوب الأفريقي.

> **نحن بحاجة إلى وضع خطة رؤية تسمح لنا بالمشاركة في حملات الرؤية التي ستشمل مؤسساتك وكذلك أنشطة سكرتارية الكوميسا "، الأمين العام.**

المشاركون في ورشة عمل سياسة التوع في ملاوي

تدريب أصحاب المصلحة في شؤون النوع في ملاوي وزيمبابوي بشأن سياسة النوع للكوميسا، والأدوات

تم تدريب ممثلين من مختلف الوزارات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني ومجموعات الأعمال النسائية والأفراد في ملاوي وزيمبابوي على سياسة الكوميسا التوع وخطة التنفيذ والمبادئ التوجيهية للتخطيط الجنساني.

وكان الهدف من التدريب الذي تم إجراؤه في أبريل من هذا العام تمكينهم من معالجة عدم المساواة بين الجنسين والمساهمة في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والتنمية المستدامة في بلدانهم.

في ملاوي، قالت وزيرة شؤون النوع وتنمية المجتمع والرفاه الاجتماعي السيدة روزلين ماخومولا إن التدريب جاء في الوقت المناسب لأنه يتزامن مع مراجعة السياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين والوثيقة الإستراتيجية الأخرى، والتي ستتماشى الآن مع سياسة النوع الاجتماعي في الكوميسا.

وقالت السيدة مخومولا خلال افتتاح ورشة العمل في ١٧ أبريل ٢٠٢٣: "بصفتنا ملاوي، فقد وقعنا بالفعل على الميثاق".

وقالت إن ورشة العمل خلقت الوعي في القطاع العام وخاصة لصانعي السياسات والممارسين والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص بشأن سياسة النوع الاجتماعي للكوميسا وأدواتها مثل الميثاق الاجتماعي والدول الأعضاء الأخرى للتوقيع.

كما حثت المشاركين على تخصيص وثائق الكوميسا وفهم كيف يمكنهم العمل من أجل ملاوي لمساعدة النساء اللائي استمر معظمهن في كسب أقل مقارنة بالرجال. وذلك لأن النساء أكثر انخراطًا في المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بدلاً من الشركات الكبيرة.

في زيمبابوي، تم تشجيع المشاركين على السعي لفهم سياسة التوع للكوميسا وأدواتها للعمل بفعالية على تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين.

صرحت مديرة الشؤون النوع وتخطيط السياسات وإدارة البرامج في وزارة شؤون المرأة والمجتمع وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السيدة ليليان ماتسيكا تاكيندسا أن الوزارة تستخدم بيانات القطاع الخاصة المصنفة حسب الجنس والتي تقدم أدلة على القوانين والسياسات التمييزية بين الجنسين، التركيبات المؤسسية والممارسات والأعراف والمعتقدات المجتمعية.

"تُبذل جهود في جميع القطاعات لتضييق الفجوات بين الجنسين. المساواة بين الجنسين تخلق الظروف لتعزيز التنمية الاقتصادية. قالت السيدة تاكيندسا خلال ورشة العمل في ١٩ أبريل ٢٠٢٣: "تساهم المرأة بشكل كبير في التنمية ويجب أن تتاح لها الفرصة للمشاركة بفعالية".

وفقًا لاستطلاع Zimstats لعام ٢٠٢١، فإن أكثر من ٥٦٪ من الشركات الصغيرة والمتوسطة في زيمبابوي مملوكة للنساء. ومع ذلك، فإن غالبية الأعمال التجارية النسائية على المستوى الجزئي.

وقالت مديرة النوع الاجتماعي في الأمانة العامة للكوميسا السيدة بياتريس هاموسوند إن ورش العمل كانت جزءًا من عملية إشراك الحكومات للنظر في مشاركة النساء في وضع غير مؤات في التجارة الإقليمية.

ومن أجل تحسين وضع المرأة في المنطقة، قالت إن معاهدة الكوميسا تؤكد على أنه يجب على الدول الأعضاء اتخاذ إجراءات ومراجعة الأطر والسياسات القانونية التي تميز بين الجنسين في مختلف القطاعات بما في ذلك قطاعات التجارة والصناعة والزراعة.

الأمين العام تشيليشي كابويبوي تتفاعل مع أحد المرضى في جناح الأطفال

إحداث فرق في أكبر مستشفى في زامبيا

قدمت الأمانة العامة للكوميسا من خلال "مبادرة إحداث فرق" معدات وعناصر متنوعة إلى جناح أمراض الدم في مستشفى الأطفال في المستشفى التعليمي الجامعي في لوساكا.

شمل التبرع أسرة للكبار، وأسرّة للأطفال، وثلاجة، وسخان، وميكروويف، وعناصر مختلفة، وكلها تهدف إلى تكملة جهود الحكومة في توفير رعاية صحية عالية الجودة للجميع. ويستوعب الجناح المرضى الذين يعانون من اضطرابات الدم الذين تتراوح أعمارهم بين شهرين ويصل إجمالي عدد المرضى إلى ٤٠ مريضًا في ذاك الوقت.

قادت الأمين العام تشيليشي مبوندو كابويبوي فريق الكوميسا في المبادرة كجزء من المسؤولية الاجتماعية للشركات وسلم العناصر إلى إدارة UTH. في الماضي القريب، قامت الأمانة باستخدام نفس "مبادرة إحداث فرق" بدعم تدخل كوفيد - ١٩ من خلال التبرع بأقنعة الوجه ومعقمات اليدين. في عام ٢٠٢٠، قدمت الكوميسا ١٠٠٠٠ دولار لدعم جناح سرطان الأطفال في المستشفى. أشاد رئيس المشرف الطبي بمستشفى UTH للأطفال الدكتور مولاكو موينيشانيا بأمانة الكوميسا على هذه البادرة الكريمة وناشد للمزيد من الدعم.

COMESA SECRETARIAT
COMESA Center
Ben Bella Road
P.O. Box 30051. Lusaka, Zambia

+260 211 229 725

www.comesa.int

info@comesa.int

facebook.com/COMESA/

@twitter.com/comesa_lusaka